Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية
العدد (99) المجلد (1) اذار 2024

الاستراتيجية الأمريكية إزاء العراق خلال حكم الرئيس الأمريكي باراك أوباما

منذر نعمان مشعان عبد الخالدي
وزارة التربية -مديرية تربية الديوانية

Abstract

The administration of President Barack Obama is considered distinct due to its adoption of a philosophy and a different approach from its predecessor. Obama focused on change and adopted a different strategy towards Iraq, which contributed to his win in the presidency. The American occupation of Iraq is considered one of the reasons for the failure of American foreign policy during the time of President George W. Bush. Therefore, the Iraq file is an important indicator that must be taken into account when evaluating Obama's commitment to his promises. In Obama's view, the Iraq file is one of the most difficult files in the Arab world, which led to the adoption of a different strategy by the United States towards Iraq. The American administration followed a specific strategy during the Second Gulf War and the American invasion of Iraq in 2003. This decisive decision was among the strategic decisions made by the American administration since the beginning of the Second Gulf War, and it represented Iraq's submission to American control, the overthrow of the ruling regime, and the implementation of a new political process in the country. This was done through explicit and clear American intervention, later solidifying the presence of the United States in Iraq. The constitution declared in 2005 contains a clear orientation towards achieving the goals and interests of the United States in Iraq, and establishing a political system that promotes sectarianism and provides mechanisms to enhance a political system that achieves the goals and interests of the American administration. Iraqi politicians acted as instruments of control by the occupying authority, led by Civil Administrator Paul Bremer. Additionally, they arranged the situation in the country according to the aspirations of the United States in Iraq and the region, and made the political system and political class serve the goals of the American administration during the presidency of George W. Bush and Barack Obama until 2016. Overall, President Barack Obama's policy in Iraq can be seen as a reaction to the results and consequences that resulted from the United States' policy towards Iraq and the region during the presidency of George W. Bush

Email:
munther1432@gmail.com

Published: 1- 3-2024

Keywords: الاستراتيجية الأمريكية
إزاء العراق

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

تعتبر إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما متميزة تماماً بسبب تبنيها لفلسفة وتوجه مختلف عن سلفه. فقد ركز أوباما على التغيير واعتمد استراتيجية مختلفة تجاه العراق، وهو ما ساهم في فوزه بالرئاسة. كما يُعدّ الاحتلال الأمريكي للعراق أحد الأسباب التي أدت إلى فشل السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش الابن. وبالتالي، يعتبر الملف العراقي مؤشراً هاماً يجب أخذه في الاعتبار لتقييم التزام أوباما بوعوده. وبنظر أوباما، فإن الملف العراقي يُعد من أصعب الملفات في الوطن العربي، مما أدى إلى تبني استراتيجية مختلفة من جانب الولايات المتحدة تجاه العراق. فقد تبعت الإدارة الأمريكية استراتيجية محددة أثناء حرب الخليج الثانية والغزو الأمريكي للعراق في عام 2003. كان هذا القرار الحاسم من بين القرارات الاستراتيجية التي اتخذتها الإدارة الأمريكية منذ بداية حرب الخليج الثانية، وتمثل في خضوع العراق للسيطرة الأمريكية وإطاحة النظام الحاكم وتنفيذ عملية سياسية جديدة في البلاد. وقد تم ذلك من خلال تدخل أمريكي صريح وواضح، لاحقاً تم ترسيخ وجود الولايات المتحدة في العراق. ويحمل الدستور الذي أُعلن عام 2005 توجهاً واضحاً نحو تحقيق أهداف ومصالح الولايات المتحدة في العراق، وإنشاء منظومة سياسية تعزز الطائفية وتوفر آليات تعزيز نظام سياسي يحقق أهداف ومصالح الإدارة الأمريكية. وجاء السياسيون العراقيون كوسائل تحكم من قبل سلطة الاحتلال، بقيادة الحاكم المدني بول بريمر. بالإضافة إلى ترتيب الأوضاع في البلاد وفقاً لطموحات الولايات المتحدة في العراق والمنطقة، وجعل النظام السياسي والطبقة السياسية في خدمة أهداف الإدارة الأمريكية خلال فترة حكم الرئيس جورج بوش الابن وباراك أوباما حتى عام 2016. وفي المجمل، فإن سياسة الرئيس باراك أوباما في العراق تُعدّ رد فعل على النتائج والتداعيات التي نتجت عن سياسة الولايات المتحدة تجاه العراق والمنطقة في فترة حكم بوش الابن.

المقدمة

يُشتق مصطلح الاستراتيجية من قدرات وإمكانيات الدولة لتحقيق أهدافها في السياسة الخارجية دون أن تتحمل تكاليف عالية. يتم تحقيق ذلك من خلال آلية عمل دقيقة ومدروسة يتم إعدادها بواسطة عدد من النخب السياسية وصانعي القرار الاستراتيجي. تُعدّ مناطق العالم الحيوية والاستراتيجية من أولويات الاهتمام الأمريكي. ومن بين هذه المناطق، يشغل العراق مكانة هامة بالنسبة للبيت الأبيض، نظرًا للموقع الاستراتيجي الذي يتمتع به التاريخ العراق بالإضافة إلى ثرواته النفطية الهائلة. تلجأ الولايات المتحدة الأمريكية إلى استراتيجيات محددة تشمل جميع الأبعاد تجاه العراق، ابتداءً من حرب الخليج الأولى وصولاً إلى الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003. يهدف ذلك إلى جعل العراق منطقة نفوذ للولايات المتحدة ومركزًا لمصالحها في المنطقة. تسعى الولايات المتحدة من وراء ذلك إلى تحقيق أهدافها الدولية في مواجهة خصومها في المنطقة مثل الاتحاد السوفياتي وإيران وسوريا، بالإضافة إلى السيطرة على موارد النفط في العراق الذي يعتبر دولة نفطية هامة على المستوى العالمي. لذلك، اعتبرت الإدارة

الأمريكية بعد عام 2003 ضرورة إعادة تشكيل العراق وفقًا لرؤيتها وتناسب مصالحها وأهدافها في المنطقة، بالإضافة إلى تحقيق تغييرات عديدة في المنطقة والعمل على تشكيل نظام دولي جديد يتوافق مع توجهاتها في المنطقة ويعزز وجودها المستقبلي ويؤكد قوة دول المنطقة بالنسبة لها.

المبحث الأول: الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق في أعقاب الحرب الباردة:

انتهت الحرب العراقية الإيرانية عام 1988م وخرج العراق منها بقدرات عسكرية تكفي لأداء دور عسكري وسياسي فعالين على المستويين الإقليمي والدولي؛ ومما يدعم ذلك هو أن سياسة الاعتدال خلال الحرب العراقية الإيرانية 1980 – 1988م الخاصة بالكيان الصهيوني تراجعت بعد انتهاء الحرب، فأخذ العراق جانب التشدد من خلال المراجعة واعادة النظر في سياسته تجاه المنطقة العربية خلال السنتين 1989 – 1990م ويظهر بشكل علني تهديده بحرق الكيان الصهيوني [1] ، وبعد انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين الغربي والشرقي وبروز نظام القطبية الأحادية التي تولت قيادته الولايات المتحدة الأمريكية تم طرح فكرة النظام الدولي الجديد التي أعلنها الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب (George w. Bush) [2] والذي يقضي بضرورة السيطرة التامة للولايات المتحدة الأمريكية وضمان أمن وحماية مصالحها الاستراتيجية في مختلف المناطق؛ لاسيّما الشرق الأوسط وكان سعيها لتحقيق هدفها المنشود، وهو ضمان أمن وحماية الكيان الصهيوني ، وبما أن العراق خرج من الحرب ذو إمكانية عسكرية عالية فكان لا بدّ من العمل على إعادة التوازن الاستراتيجي لصالح الكيان الصهيوني[3] .

بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفييتي العدو اللدود للولايات المتحدة كان من أبرز ما تحتاجه الاستراتيجية الأمريكية هو ترتيب أوضاعها في المنطقة إذ جاءت تقارير وزارة الدفاع الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي لتوضيح استراتيجيتها والعمل على منع اليابان من التحول إلى قوة عسكرية عظمى منافسة لها والوقوف بوجهها دون لعب أي دور في المنطقة والعمل على الحد من الانتشار النووي، ومحافظة الولايات المتحدة الاميركية على مكانتها إقليمياً ودولياً [4].

أولاً–الاحتلال العراقي للكويت وقيام ازمة الخليج الثانية:

كانت أزمة الخليج ومن بعدها حرب الخليج الثانية 1990 – 1991م الفرصة المواتية للولايات المتحدة الأمريكية لتفرض نظامها الدولي الجديد، وذلك من خلال سيطرتها على قرارات مجلس الأمن الدولي وزعامتها لقوة عسكرية عالمية بهدف تدمير العراق والسيطرة الكاملة عليه وعلى الشرق الأوسط ككل، وزيادة قواعدها العسكرية في المنطقة [5].

تكمن أهداف استراتيجية الولايات المتحدة إزاء حرب الخليج الثانية في استغلال فرصة فراغ الساحة الدولية من منافس لها بعد ضعف الاتحاد السوفييتي، وحصر القرار الدولي بيدها، ورغبتها في السيطرة على الشرق الأوسط بترخيص من الكيان الصهيوني الحليف والصديق الاستراتيجي، والسيطرة

أيضاً على الخليج العربي وثرواته، وعدم السماح لأي طرف بالتدخل به؛ إضافة إلى إضعاف الموقف العربي بهدف دفع العرب للتطبيع مع الكيان الصهيوني، وإقامة تسوية شاملة؛ فضلاً عن ضرب القوة العسكرية للعراق؛ لأن العراق في الاستراتيجية الأمريكية أصبح يهدد أمن وحماية حلفائه في المنطقة، وهذا ما أشار إليه الجنرال مايكل دوجان (Michael Duggan) الرئيس السابق لقيادة أركان القوة الجوية الأمريكية في مقال صحفي منشور على صفحات الغارديان البريطانية بتأريخ 2 أيلول 1990م بأن أهداف حرب الخليج في الاستراتيجية الأمريكية هو تحطيم وتدمير وتصفية عشر سنوات من التنمية والنهوض الصناعي في العراق وكانت هذه الاهداف قد وضعتها الادارة الامريكية نصب عينها ازاء العراق خلال تلك الحرب كون العراق محور في المنطقة ويهدد امن ومصالح الادارة الامريكية [6] ، كما أن الاستراتيجية الأمريكية تجاه أزمة وحرب الخليج الثانية قد تم التخطيط والتنظيم لها منذ قبل اندلاع الحرب؛ إضافة إلى الخيار الاستراتيجي الأمريكي الداعي لاستخدام القوة العسكرية ضد العراق تم وضعه خلال المدة التي سبقت الحرب العراقية الإيرانية، كما أن صحيفة فورتشين ماكزين أشارت إلى الآليات الأمريكية التي يمكن أن تتبع إزاء أي هجوم عراقي على الكويت بعد الحرب العراقية الإيرانية لكن في حقيقة الأمر أن حرب الخليج 1991م كانت بدفع من الولايات المتحدة الأمريكية؛ لأن خلفيات الأزمة وبدايات اندلاعها من صنع وتخطيط السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك على لسان وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر (James Baker)الذي بيّن بأن العراق أصبح حجر عثرة في طريق عملية السلام في الشرق الأوسط وتحقيق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية؛ مما جعل البعض يعتقد بأن الحرب فخ تم نصبه للرئيس العراقي السابق صدام حسين (Saddam Hussein)ودفعه لدخول الكويت، ومما يثبت ذلك هو لقاء السفيرة الأمريكية السابقة ابريلكلاسبي مع صدام حسين في 25 تموز 1990م التي أكدت على عدم امتلاك الإدارة الأمريكية رأي بخصوص الصراعات العربية وهو ما يدل على عدم التدخل الأمريكي في الغزو العراقي للكويت [7] ، لكن المواقف الأمريكية تغيرت لحظة دخول القوات العراقية للكويت يوم 2 آب 1990م حيث استنكرت العملية وطالبت العراق بالانسحاب كما جمدت الودائع العراقية في الولايات المتحدة ومنع توقيع أي صفقة ثم وسعت الإدارة الأمريكية اهتمامها بالقضية واتخذت ثلاث اتجاهات هي بناء اجماع وطني ودولي لشن الحرب، ولتحديد أهدافها إضافة إلى توفير الوسائل المطلوبة للقيادة العسكرية، وفي 30 تشرين الأول 1990م صادق الرئيس الأمريكي بوش الأب على القيام بالهجوم بداية عام 1991م، والقيام بالهجوم البري منتصف شباط 1991م وهذه تسمى بـ " عاصفة الصحراء " التي تقضي بإنهاء الحرب عاجلاً ، وإنهاء العمليات العسكرية بخسائر اقل وبذلك انتهت الحرب وخرجت القوات العراقية من الكويت لكن الحرب استمرت بشكل آخر غير عسكري وهي الحرب الاقتصادية التي سمحت للولايات المتحدة في ظل هذه الأوضاع إضعاف العراق والتدخل بمصيره ومستقبله [8] ، ومن

الجدير بالذكر أن حرب الخليج الثانية قد حققت الأهداف الاستراتيجية للإدارة الأمريكية والمخطط لها مسبقاً فعملت بكل جهودها على استغلالها وتحقيق مصالحها، ومصالح حلفائها في العراق والمنطقة .

ثانياً –العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق:

بعد نجاح الاستراتيجية الأمريكية المتبعة إزاء حرب الخليج الثانية وعبر توظيف الولايات المتحدة وسيطرتها التامة والمطلقة على مجريات عمل مجلس الأمن الدولي انتهجت الولايات المتحدة سياسة اقتصادية تجاه العراق، إذ قام الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب بتأريخ 2 آب 1990م بالعمل على تجميد الودائع الخاصة بالحكومة العراقية بعد الانتهاء من صياغة القرارات الداعية؛ لفرض العقوبات الدولية التي تبناها مجلس الأمن الدولي وتباينت تلك العقوبات بين الحصار، والمقاطعة التجارية، والحصار الجوي المفروض على الطيران العراقي، وكذلك الحصار البحري والتصرف بالنفط العراقي؛ فضلاً عن منع المساعدات الإنسانية ، وأصدر مجلس الأمن الدولي قراره المرقم 660 بتأريخ 2 آب 1990م الداعي إلى سحب جميع القوات العراقية من الكويت بشكل فوري وعاجل دون قيد أو شرط ، وبنفس الوقت تسخير الولايات المتحدة الأمريكية لنفوذها في مجلس الأمن الدولي والأمم المتحدة بشكل عام حيث تمكنت خلال المدة 2 آب 1990م – 29 كانون الثاني 1991م من إصدار اثنا عشر قرار عن طريق مجلس الأمن الدولي ضد العراق، وكان الأساس لتلك العقوبات هو قرار مجلس الأمن المرقم 661 الصادر خلال شهر آب 1990م [9] وذلك بعد مرور أربعة أيام على اجتياح القوات العراقية للكويت، وإلزام القرار الدولي للدول الأعضاء كافة في منظمة الأمم المتحدة بمنع أي تجارة أو أي تعامل مالي تجاه العراق ومن ضمنها تحويل أي أموال إلى العراق أو الكويت، ثم تبعها القرار المرقم 665 بتأريخ 25 آب 1990م الذي يقضي بتشديد العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق من خلال فرض الحصار البحري، ووقف شحن البضائع القادمة من الخارج، وفرض رقابة تامة على ذلك؛ إضافة إلى القرار الأممي المرقم 666 الداعي؛ لتوضيح الشروط الخاصة بتزويد العراق بالأدوية والعقاقير الطبية للحالات الإنسانية؛ فضلاً عن القرار المرقم 670 الداعي لفرض الحصار الجوي الشامل على العراق، وبهذه السياسة تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية من إرساء الحظر الشامل على العراق، وتعزيز عقوباتها عليه [10] .

صدر القرار الأممي المرقم 687 بتأريخ 3 نيسان 1991م الذي كان من بين القرارات المعقدة والمتشعبة حيث اقتضى تشكيل لجان تكون مهمتها البحث والتفتيش عن المنشآت العسكرية والمدنية كما طالب القرار العراق بتدمير كافة أسلحته غير التقليدية والصواريخ البعيدة والمتوسطة، وبإشراف وتنفيذ دوليين؛ إضافة إلى إنشاء منطقة حدودية في العراق؛ فضلاً عن ذلك تضمن القرار العمل على إنشاء صندوق التعويضات إذ أن القرار نص على أن العراق يكون بموجب القانون الدولي المسؤول الوحيد عن

أي خسائر تحصل لا سيّما الخسائر البشرية والطبيعية، وكذلك الأخطار التي لحقت بالحكومات الأجنبية نتيجة الغزو العراقي للكويت، أما القرار الأممي المرقم 688 الصادر بتأريخ 5 نيسان 1991م فتناول الظروف الداخلية للعراق كما كان يحمل في طياته فسح المجال واسعاً للمزيد من التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد علماً أنه كان يحمل طابع إنساني، إذ أنه لاحظ قمع السكان المدنيين العراقيين في عموم مناطق العراق التي يسكنها الأقلية الكردية، وهذا يعرض الأمن والسلم الدوليين للخطر؛ إضافة إلى أنه طالب بوقف قمع الأكراد بشكل فوري، ولم يحمل القرار أي عقوبة لكن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت القرار المذكور كمبرر وهدف لإقامة منطقة حظر جوي في شمال العراق وجنوبه [11]. إن للقرار الأممي الأخير أبعاد استراتيجية مهمة تلقي بظلالها على السياسة الأمريكية تجاه العراق، إذ انه عندما أقر فرض حظر جوي في الشمال والجنوب فإنه في حقيقة الأمر يضمن ذلك تقسيم العراق إلى منطقتين مبدئياً الأولى: جنوبية، والثانية: شمالية؛ إضافة إلى منطقة ثالثة: في الوسط، وهذا التقسيم يقوم على أساس طائفي، والأهم من ذلك هو تنفيذ الولايات المتحدة الأمريكية لاستراتيجيتها القائمة على التفتيت، والتفكيك، وتمزيق النسيج الاجتماعي، وهذا التوجه جاء بتخطيط غاية الدقة والعناية وذو نظرة بعيدة، كما أنه وضع بشكل متناسق مع بعض المواقف الداخلية ذات الأبعاد الثنائية تسمح للتمرد أو أي انفصال في المجتمع مستقبلاً ، وفي 14 نيسان 1995م صدر القرار الأممي المرقم 986 والمسمى بقرار أو برنامج النفط مقابل الغذاء؛ بهدف تحقيق الحصار المفروض على العراق هذا القرار يسمح للعراق بالعمل على بيع جزء من موارده النفطية، وبالمقابل استيراد أو شراء مواد إغاثة وغذائية هذا تحت رعاية الأمم المتحدة لكن القرار المذكور لم يخفف من حدة المعاناة والضغوطات عن العراقيين، فوصف جيمس سيمونز (James Simmons) أحد المسؤولين العاملين لدى الأمم المتحدة القرار أعلاه بأنه القرار المماثل للقرارات السابقة ولم يكن إلا عبارة عن لعبة سياسية اتسمت بالمناورة في إطار العلاقات الدولية وبجهود الولايات المتحدة المستمرة في فرض الحصار على العراق ، أن القرارات الأممية السابقة الصادرة بحق العراق للمدة 1990 – 1995م أسفرت عن نتائج سلبية، كما اتصفت بعدم الاهتمام لمعاناة الشعب العراقي بالتزامن مع ما تزعمه الولايات المتحدة الأمريكية برعاية والمحافظة على حقوق الإنسان وتخفيف المعاناة عن العراقيين [12] .

ثالثاً–سياسة الاحتواء المفروضة على العراق:

تُعدّ السياسة التي وضعتها الإدارة الأمريكية خلال حكم الرئيس بيل كلينتون (Bill Clinton) [13] والمدة التي سبقته وصولاً إلى ما بعد انتهاء حرب الخليج الثانية فكانت الإدارة الأمريكية وقتذاك تفرض ضغوطات على العراق بهدف إحكامه بالقرارات الأممية السابقة الذكر لكنها توضحت بشكل أفضل عند

تولي كلينتون السلطة عام 1993م إذ أنه بتأريخ 18 ايار 1993م أعلن مارتن ان ديك (Martin N. Dick) الناطق باسم الرئيس الأمريكي كلينتون الذي كان سفيراً للولايات المتحدة الأمريكية لدى الكيان الصهيوني لاحقاً إذ صرح من مجلس الأمن القومي معلناً عن الخطوط المهمة المتعلقة بالاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق وإيران، وعبر عن تلك الاستراتيجية بما يسمى بـ " الاحتواء المزدوج " ، لكن الهدف الرئيسي لتلك الاستراتيجية هو أن الولايات المتحدة لن تؤدي بعد الآن لعبة أي لم تخطو أي خطوات فيما يعني بإعادة النظر في عملية توازن القوى بمعنى دعم العراق وإيران لكي توازن كل منهما الدولة الأخرى وإن ما يتم الاعتماد على مبدأ الاحتواء المزدوج وذلك من خلال عزلهما كمحاولة منها لإبقائهما على شكل دولتين ضعيفتين باستخدام نوعين من الاستراتيجية والسياسة تجاههما هي القوة العسكرية والحظر الاقتصادي على اعتبار أنهما يشكلان تهديد خطير للمصالح الأمريكية وحلفائها في الشرق الأوسط [14] ، وفيما يخص العراق موضوع الدراسة فإن الحصار الاقتصادي لو فرض أو تم فرضه فإنه سوف يمنع الاستفادة من عائدات النفط المصدرة والتي من الممكن استخدامها؛ بهدف تطوير وإنشاء الترسانة النووية لدى العراق؛ إضافة إلى العمل على بذل مزيد من الجهود الرامية لإضعاف القوة العراقية، وإنهاكها للحيلولة دون الحصول على الإمكانيات اللازمة التي من شأنها ان تقومه لأداء دوره الإقليمي في المستقبل الأمر الذي يؤدي فيما بعد إلى تهديد المصالح الأمريكية، وأمن الكيان الصهيوني الحليف للولايات المتحدة، وهذا ما تم تأكيده من خلال تصريح الرئيس الأمريكي كلينتون خلال خطابه حول السياسة الأمريكية تجاه العراق وذلك بتأريخ 12 تشرين الأول 1994م إذ جاء فيه " إن قوة السياسة الخارجية الأمريكية تقوم على الحزم في التزاماتها وأن الولايات المتحدة أعطت المجتمع الدولي كلمتها حول احترام العراق لحدود دول الجوار كما أننا لن نسمح لصدام حسين بتحدي قوة الولايات المتحدة والمجتمع الدولي كما أن العقوبات ستبقى مفروضة على العراق لحين تنفيذ جميع ما ورد في نصوص القرارات الأممية السابقة الذكر " [15] ، إن الاستراتيجية الأمريكية الخاصة بالعراق تتضمن فرض الضغوطات عليه من خلال القرارات الأممية السابقة وذلك تنفيذاً للاستراتيجية المذكورة إزاء العراق؛ بهدف تحطيمه وعزله على المستويين الإقليمي والدولي إذ أكد ذلك رونالد بنومان (Ronald Benuman) مدير مكتب شؤون شمال الخليج لدى وزارة الخارجية الأمريكية بتأريخ 27 كانون الثاني 1994م قائلاً " إن الولايات المتحدة الأمريكية مسؤولة وفق القرارات الأممية السابقة عن الزام العراق بكل ما ورد في نصوص تلك القرارات وخاصة القرار المرقم 687 الداعي لوقف إطلاق النار، ووضع نهاية للحرب وقبول العراق لشروط من شأنها ترسيخ الأمن والاستقرار في المنطقة مستدعياً تخلي العراق عن كامل أسلحته الخاصة بالدمار الشامل، واعادة الممتلكات العراقية إلى أصحابها، والاعتراف بالحدود بين البلدين الجارين وفق القرار الأممي المرقم 688 والقرار المرقم 715 الذين من شأنهما إنهاء الاضطهاد،

والتعاون الإنساني ومراقبة الأسلحة النووية؛ إضافة إلى الإبقاء على العقوبات الاقتصادية، وعلى هذا الأساس تقول سان دي بيكر (De Baker Saint) مستشارة الأمن القومي الأمريكي بأن الولايات المتحدة قد ابقت العقوبات الاقتصادية على العراق على مدى سنوات وهذه العقوبات هي الأساس لسياسة الاحتواء المزدوج [16] .

ان سياسة الاحتواء المفروضة على العراق ركزت على الإجراءات التي تفرض على العراق تنفيذ كل القرارات السابقة والمتضمنة عقوبات اقتصادية وتفتيش دولي لبيان مدى تنفيذ نصوص القرارات؛ إضافة إلى مناطق الحظر الجوي في الشمال والجنوب؛ فضلاً عن الحماية الدولية للمنطقة الأمنية في شمال العراق ، وفي هذا الجانب اتبعت الإدارة الأمريكية أساس الضغط على العراق لتنفيذ قرارات الأمم المتحدة ومدى تعاونه مع اللجان الأممية المشكّلة لهذا الغرض؛ وذلك قد تجلى من خلال طرح الولايات المتحدة لفكرة إقامة منطقة برية عازلة أقصى جنوب العراق لكن حلفاء الولايات المتحدة رفضوا ذلك خشية قيام إيران بفرض سيطرتها على المنطقة المذكورة بحكم وجود المسلمين (الشيعة) مما يؤدي إلى اختلال التوازن لصالح إيران كما ضغطت الولايات المتحدة على العراق من خلال إجباره على بيع النفط بكميات محددة وبإشراف أممي وتحريض الدول عليه من أجل عزله إقليمياً ودولياً من خلال الادعاء بامتلاكه أسلحة نووية مهددة لدول المنطقة، وأن الموقف الإقليمي والدولي تجاه العراق خلال حرب الخليج الثانية وبعدها كان متباين ولم يكن على وتيرة واحدة الأمر الذي أدى إلى فشل استراتيجية الاحتواء وأصبح لزاماً على الإدارة الأمريكية البحث عن استراتيجية جديدة صالحة لاستمرار مصالحها وهيمنتها على العراق والمنطقة إذ أعلن المسؤولون الأمريكيين أن الاستراتيجية المذكورة موجودة ولكن ستكون أكثر شدة وذو طابع عسكري؛ لأن الاستراتيجية القديمة سمحت للعراق الاستمرار ببناء قوته العسكرية والاقتصادية [17] ، كانت سياسة الاحتواء الجديدة التي فرضتها الإدارة الأمريكية تهدف إلى البقاء العسكري في المنطقة واستخدام القوة العسكرية في حال قيام نظام صدام حسين بإعادة الأسلحة النووية وعدم احترام مناطق الحظر الجوي ومهاجمة الأكراد في الشمال، وبقاء العقوبات الاقتصادية، وعدم السماح بنهوض البلاد على كافة الأصعدة ودعم برنامج النفط مقابل الغذاء وعودة اللجنة الدولية والوكالة الدولية للطاقة الذرية للعراق لمتابعة تنفيذ القرارات الأممية السابقة الذكر فضلاً عن وضع حد للتهديد الذي يمثله النظام الحاكم وتكثيف التزامات الولايات المتحدة في العراق عبر دعم الجهات والتجمعات المعارضة من خلال قانون تحرير العراق المشرع عام 1998م ، ان الاستراتيجية الجديدة يتم تنفيذها من خلال ثلاث مراحل حسب ما زعمت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين اولبرايت (Madeleine Albright) وهي المرحلة الآنية والمتوسطة والبعيدة واعتبرت أولبرايت أن الضربات العسكرية ضد العراق من خلال عملية ثعلب الصحراء تهدف إلى إضعاف النظام عن طريق ضرب الأهداف الخاصة

بالحرس الجمهوري والقوات الخاصة وأجهزة الأمن والمخابرات وقوات حزب البعث، أما المرحلة المتوسطة وهي امتثال العراق لقرارات الأمم المتحدة والبعيدة المدى إسقاط النظام العراقي، وإقامة حكومة جديدة هذا بحد ذاته يُعدّ الهدف الاستراتيجي للإدارة الأمريكية تجاه العراق، وكذلك تخصيص مبلغ 97 مليون دولار للمعارضة العراقية؛ بهدف القيام بعملية التغيير السياسي داخل العراق، وبالتالي تقوم المعارضة بتولي إدارة أمور البلاد عبر الدعم المالي؛ مما يؤدي فيما بعد إلى قيام الولايات المتحدة بتوجيه حملة عسكرية ضد بغداد، وإسقاط النظام الحاكم عام 2003م [18] .

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق من الاحتلال الأمريكي للعراق 2003م حتى تولي أوباما السلطة:

أولاً – الاستراتيجية الأمريكية قبيل بدء العمليات العسكرية سنة 2003م:

إن قرار الإدارة الأمريكية الداعي لغزو العراق عام 2003م شكل منعطف خطير على صعيد المشهد السياسي العراقي والعربي، وعلى صعيد العلاقات الدولية وإن هذا القرار لم يكن وليد اللحظة فحسب بل رد فعل أو تفويض من قبل الأمم المتحدة بل ولكن كانت نتيجة لسياسات سابقة ومتراكمة وفقاً لاستراتيجية الإدارة الأمريكية البعيدة المدى التي تمتد جذورها إلى مرحلة تأسيس الدولة العراقية وبعد ذلك بروز الولايات المتحدة كقطب مهم وله ثقل على الساحة السياسية والدولية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وهذا الامر يستدعي البحث عن نقاط ارتكاز عالمية تتصف بالهيمنة والسيطرة وبعد ان تيقنت الإدارة الأمريكية برئاسة جورج بوش الابن (George Bush Jr)بأن استراتيجيتها الخاصة بالاحتواء المزدوج التي اتبعتها إدارة كلينتون من قبل فشلت في تنفيذ هدفها الرامي لإسقاط النظام العراقي رغم انها كانت مرحلة مهمة ولتضييق الخناق عليه وانفاذ قدراته العسكرية والاقتصادية حيث سعت الإدارة الأمريكية الجديدة إلى صياغة استراتيجية جديدة خاصة بالعراق لكن وصول المحافظون الجدد ذوو الاتجاه اليميني المتطرف إلى الحكم أثر بشكل كبير بالاستراتيجية الجديدة وهذه الإدارة قد شارك أغلب أعضائها في إدارة وتسيير أمور حرب الخليج الثانية 1991م كما أنهم كانوا ذوو أسلوب يدعو إلى حسم الأمور العالقة في المنطقة، وعدم استخدام سياسة التهدئة، وكذلك إحياء مشروع القرن الأمريكي، والعمل بجدية على تبني مفهوم الاستراتيجية الاستباقية التي تدعو إلى استباق الخطر وتداركه قبل وقوعه، وكذلك توظيف الأحداث السياسية التي شهدتها الولايات المتحدة اوائل القرن الحالي والمتمثلة بهجمات الحادي عشر من أيلول 2001م، ومحاولة ربط تلك الهجمات بالعراق، واتخاذها سبيل لفرض السيطرة الأمريكية على العراق وإسقاط حكومة بغداد سنة 2003م [19] ، إن مفهوم الاستباقية ليس بالاستراتيجية مفهومها العصري من وجهة نظر العقيدة العسكرية الأمريكية لا سيّما من خلال تتبع نشأة المفهوم المذكور في ضوء الوثائق الأمريكية كما انها لم تكن وليدة هجمات الحادي عشر من أيلول 2001م، لأن هذه

الاحداث تعمل على تسريع عملية صياغة وتحديد معالم وأسس الاستراتيجية بشكل دقيق، وبالحجم الذي يتعلق بالعراق والاستراتيجية الأمريكية الخاصة به، فإن مفهوم الحرب الاستباقية أو الاستراتيجية الاستباقية قد ارتبط بتيار المحافظين الجدد الذي ظهر منتصف التسعينات الذي تبنّى نظرة متطرفة وايديولوجية خاصة تجاه القضايا المختلفة؛ بما في ذلك دور الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الدولي، كما أن هذا التيار اعتقد بأن الولايات المتحدة هي وطن استثنائي لا بدّ أن يسود ويهيمن ويفرض سيطرته حتى وإن تطلب الأمر استخدام القوة العسكرية ويضفي على هذه التصورات سمة الأيديولوجية؛ لاعتقاده بضرورة تطهير الثقافة السائدة وشن الحرب المقدسة [20] ، أن التيار المذكور قام بتأسيس مشروع القرن الأمريكي الجديد عام 1997م برئاسة وليام كرتيسول (William Curtisol) كما أن التيار نفسه أثبت من خلال هذا المشروع النهج الأمريكي القائم على ما يسمى بـ " الأمريكية العالمية " الداعية إلى تحدي الأنظمة المعادية للمصالح الأمريكية، وكذلك زيادة الإنفاق العسكري لأغراض دفاعية بهدف اطلاع الولايات المتحدة بالدور العالمي الهادف إلى المحافظة على النظام الدولي لأمن واستقرار وازدهار المبادئ التوسعية للولايات المتحدة، إضافة إلى أن مجموعة القرن الأمريكي قد حذرت في كانون الثاني 1998م الرئيس الأمريكي بيل كلينتون من خلال رسالة مفتوحة بأن احتواء العراق كان سياسة فاشلة ولم تجد نفعاً وأن عملية الاطاحة بصدام حسين يجب أن تصبح من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، كما أنها دعت إلى تبني الاستراتيجية الوقائية، وكان من بين الموقعين على هذا القرار هم: رونالد رامسفيلد (Ronald Rumsfeld)، و بول ولفوتيز (Paul Wolfowtiz)، و ريتشارد ارميتاج (Richard Armitage)، و ريتشارد بيرل (Richard Pearl) حيث شغلوا هؤلاء مراكز ومناصب مهمة وحساسة فيما بعد في إدارة الرئيس الأمريكي بوش الابن، أما جواب كلينتون على ذلك فإنه اقترح تشريع قانون تحرير العراق على الكونغرس فوافق الأخير على ذلك؛ بهدف الاطاحة بنظام صدام حسين والعمل على تشريع نظام جديد للبلاد وفق القانون المذكور، إن الاستراتيجية الاستباقية التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد هجمات الحادي عشر من أيلول 2001م قد خرجت من مجموعة القرن الأمريكي، التي نجحت في الوصول إلى أعلى مراكز القرار الاستراتيجي الأمريكي في إدارة بوش الابن؛ إضافة إلى مجموعة من السياسيين الكبار ومدراء المراكز الكبرى في الولايات المتحدة، ووسائل الإعلام الذين حملوا مجموعة من الرؤى والافكار ضمنوها في رسالة خاصة للرئيس جورج بوش الابن بعد تسعة أيام من الهجمات الإرهابية مطالبين من خلالها بالعمل على توسيع خطة الحرب ضد الإرهاب والعمل على توجيه ضربة للعراق حتى وإن ثبتت براءته من الهجمات الأخيرة، وأنه في حال الفشل فإنه يعني استسلام للحرب ضد الإرهاب [21] ، وبقدر تعلق الأمر بشمولية وعالمية هجمات الحادي عشر من أيلول إلا أن تلك الهجمات قد وظفت استراتيجياً من قبل الإدارة الأمريكية المحافظة، لتنفيذ أجندتهم المتطرفة

كما أنها مثلت فرصة مواتية للإدارة الأمريكية؛ بهدف تصفية حساباتها إزاء النظام السياسي القائم إذ بدء الحديث عن التدخل العسكري الأمريكي في العراق لتغيير النظام الحاكم فيه المعادي للأفكار الأمريكية، والعمل على إعادة بناء جيش جديد وفق التقسيمات والمسميات الأمريكية؛ فضلاً عن ذلك يكون موالي للمصالح الأمريكية في المنطقة بشكل عام، وبذلك كانت خطتها وفق اتجاهين، هما: التنسيق مع أطراف المعارضة للعمل على إدارة شؤون البلاد فيما بعد وفق قانون تحرير العراق، وفي أواسط عام 2002م دعت وزارة الخارجية الأمريكية والبنتاغون المعارضة العراقية إلى عقد اجتماع في واشنطن بحضور كبار الشخصيات والمسؤولين في الإدارة الأمريكية، وقيامها بتعيين زلماي خليل زاد (Zalmay Khalilzad) سفير فوق العادة؛ ليشكل نقطة التحول في التواصل مع شخصيات المعارضة، وتمخض عن الاجتماع تشكيل لجنة خاصة هدفها التعامل مع العراق الجديد، وكذلك إيجاد الحجج والدلائل للتبرير والتمهيد لتوجيه حرب ضد العراق [22] ، وفي حقيقة الأمر وضعت الإدارة الأمريكية دوافع عدة في إضفاء طابع الشرعية الدولية لحملتها ضد العراق أمام الهيئات والمنظمات الدولية، وبالنسبة لتلك الدوافع تتمثل في نزع الأسلحة النووية عن طريق تفكيك تلك الأسلحة التي تُعدّ من الأسلحة المهددة للأمن والسلام الدوليين، وكذلك إسقاط النظام العراقي حيث اتهمته الولايات المتحدة الأمريكية بدعم الإرهاب من خلال دعمه للجماعات الإرهابية بشتى الأشكال؛ فضلاً عن العمل على تحرير العراق والعراقيين ونشر مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان ، وفيما بعد أشارت الحقائق إلى تقليل الادعاءات الأمريكية وتجردها من الشرعية التي استندت إليها الحرب لكون أسلحة الدمار الشامل قد تم تدميرها خلال حرب الخليج الثانية ولم يتبقى الا القليل، وبعد سقوط النظام الحاكم انتابت العالم موجة تخوف شديدة وازدياد تهديد المصالح الأمريكية وحلفائها؛ فضلاً عن ذلك انتهاك حقوق الانسان والديمقراطية من قبل الجيش الأمريكي مثلما حصل في سجن أبو غريب وحديثة؛ إضافة إلى المجازر التي نتج عنها عشرات القتلى، لذلك فإن الولايات المتحدة لم تأتي بشيء يخص الديمقراطية سوى العملية السياسية الجديدة [23] ، فيما سبق هو الأسباب الظاهرية للاحتلال الأمريكي أما الأسباب الحقيقة فتتمثل في الدوافع الاقتصادية التي دفعت الإدارة الأمريكية لاحتلال العراق ذو الثروة النفطية الهائلة الذي يعدّ آخر بلد يحتفظ بالنفط على مدى الزمن البعيد، لذلك فإن السيطرة على العراق ستحقق للإدارة الأمريكية أهداف عديدة من بينها تأمين مصدر نفطي هائل ورخيص، وجعل الولايات المتحدة عنصر مهم لتحديد أسعار النفط والتحكم بإنتاجه؛ فضلاً عن تحقيق الأمن والاستقرار للكيان الصهيوني، والحصول على مصدر مهم من النفط العراقي، وتزويد حلفاء واشنطن بالنفط وفق الشروط الأمريكية ، كذلك العامل الاستراتيجي من خلال مبدأ كارتر الذي أعلنه بخصوص الخليج العربي من خلال انتشار قوة الرد السريع إذ أنه بعد ذلك شهد زيادة في التواجد العسكري الأمريكي في الخليج وذلك خلال المدة 1980 – 2003م وبما أن التواجد العسكري

الأمريكي شمل كل دول الخليج فكان لزاماً على الإدارة الأمريكية أن تشكل ذلك عبر فرض سيطرتها على العراق فكان شمال الخليج يشهد تواجد كبير للقوات الأمريكية لأول مرة في تاريخ المنطقة؛ لأن للعراق أهمية كبيرة بالنسبة للإدارة الأمريكية لذلك فإن مر اختيار العراق هدف استراتيجي بالنسبة للولايات المتحدة للحرب ضد الإرهاب بعد أفغانستان كان خاضع لحسابات غاية الدقة وأسباب أعدها وزير الدفاع رونالد رامسفيلد في مجلس الأمن القومي بتأريخ 14 أيلول 2001م وهي وقوع العراق في قلب المنطقة الخاصة بالمصالح الأمريكية وخطر شديد لحلفاء واشنطن؛ فضلاً عن وقوعه شمال الخليج وبين سوريا وإيران حلفاء موسكو لذلك كانت السيطرة عليه القشة التي قصمت ظهر الجمل بالنسبة لطهران وحليفتها سوريا، كما أنه استكمال لسلسلة التواجد العسكري الأمريكي في المنطقة وأن إسقاط النظام العراقي ضمن أمن ومصالح الكيان الصهيوني الحليف والصديق للولايات المتحدة، وبعد ذلك أصدر مجلس الأمن الدولي قراره المرقم 1441 وتحشيد الرأي العام لخوض الحرب ضد العراق وشن هجمة إعلامية مسبقة تكون بمثابة سحب البساط من تحت الأرجل وتمهيد الدخول للعراق، وتكييف الأجواء لذلك وفي شهر تشرين الأول 2002م أصدر الكونغرس قراره التاريخي باستخدام القوة العسكرية ضد العراق بحجة تهديد الأمن القومي الأمريكي [24] .

بدأت العمليات العسكرية ضد العراق يوم 19 آذار 2003م من خلال الاستراتيجية الأمريكية الموسومة بـ " الصدمة والترويع " كجزء من الحرب الاستباقية لتتمكن القوات الأمريكية من الدخول إلى العاصمة بغداد وإسقاط الحكومة يوم 9 نيسان 2003م ودخول القصر الجمهوري وفرض السيطرة التامة على البلاد يوم 14 نيسان 2003م لتبدأ بذلك صفحة جديدة من تأريخ العراق والتدخل الأمريكي فيه [25] ، يعتبر الاحتلال الأمريكي استكمال لتطبيق استراتيجية الهيمنة على الصعيد الدولي ولاستكمال ذلك بشكل نهائي سعت إدارة البيت الأبيض إلى بناء العراق الجديد وفق المقاسات والمصالح الأمريكية والاستراتيجية الشاملة على كافة الاصعدة فبالنسبة للاستراتيجية السياسية فإن الإدارة الأمريكية سعت بعد عام 2003م إلى اتخاذ إجراءات خاصة بحل كافة مؤسسات الدولة وخلق فراغ أمني ودستوري والعمل على خلق الطائفية وتقسيم المجتمع العراقي على هذا الأساس وبذر بذور الطائفية ضمن استراتيجية خاصة عبر مجموعة من القرارات قبل العمل على إقامة نظام ديمقراطي والعمل على جعل العراق طرف فاعل في محاربة الإرهاب على الصعيد العالمي، وفيما يخص استراتيجية التفتيت التي تتفرع من الاستراتيجية السياسية فإنها طبقت عشية سقوط نظام صدام حسين عن طريق خلق الفوضى وتفكيك المجتمع العراقي وتمزيق النسيج الثقافي للمجتمع، واختراق التعايش بين الجماعات ، وتمخض عن ذلك فراغاً دستورياً وحل الدستور الصادر 1970م عن مجلس قيادة الثورة السابق، فقامت القوات الأمريكية بممارسة السيادة بشكل فعلي بتفويض المجتمع الدولي بمباركة مجلس الأمن الدولي من خلال قراره المرقم 1483 الصادر بتأريخ

22 أيار 2003م الداعي إلى شرعية تولي قوات الاحتلال للسيادة في البلاد، وبذلك شكلت الإدارة الأمريكية عقب ذلك سلطة الائتلاف المؤقتة برئاسة بول بريمر (Paul Bremer) الذي تولى إصدار نظام سلطة الائتلاف المؤقتة رقم 1 بتأريخ 23 ايار 2003م الذي تولى بموجبه السلطات الثلاث في البلاد، وبذلك قام بريمر بتفتيت الدولة العراقية من خلال تغيير مسار القوانين بمختلف المسميات والسيطرة على مقدرات البلاد الاقتصادية وودائع العراق الداخلية والخارجية [26] ، وبذلك فقد شهدت البلاد فوضى وغياب أمني شديد، وانتشار عمليات السلب، والنهب، والتخريب، والعمل على حل الجيش العراقي، والقوات الأمنية، والعمل على عزل العراق عن محيطه العربي، وشن هجمة إعلامية على المجتمع من خلال ما يسمى بالغزو الثقافي، والشروع بتقسيم العراق إلى ثلاث مناطق فيدرالية، وهذا الأمر يُعدّ من أولويات الاستراتيجية الأمريكية، وتوجت هذه التوجهات من خلال دعوة هنري كيسنجر (Henry Kissinger)[27] إلى تقسيم العراق إلى دويلات، وكذلك مشروع [28] جوزيف بايدن (Joseph Bidin)[29] عام 2007م الرامي لتقسيم العراق إلى ثلاث مقاطعات (سنية وشيعية وكردية) وهذا يُعدّ الحلقة الأخيرة لاستراتيجية البيت الأبيض؛ بهدف خلق الحرب الأهلية والصراع الطائفي في البلاد ، أما الاستراتيجية الثانية التي تتفرع من الاستراتيجية السياسية هي إقامة نظام ديمقراطي الذي دعت إليه الاستراتيجية الأمريكية الذي من الممكن أن يكون أنموذج مثالي تحذو حذوه دول المنطقة، ومن الممكن أن يكون بداية للتحول العالمي، وأن يكون هذا النظام موالي لها ولمصالحها وعندما قررت الإدارة الأمريكية التراجع عن الحكم المباشر للعراق قرر بريمر في شهر حزيران 2003م تشكيل إدارة انتقالية مكونة من مجلس سياسي يقوم بترشيح شخصيات عراقية للعمل كوزراء انتقاليين تحت إمرة مستشارين وسمي هذا المجلس بـ " مجلس الحكم الانتقالي " وذلك بتأريخ 13 تموز 2003م وضم 25 عضو وكان هذا المجلس الجهة الرسمية الحاكمة للعراق لحين تشكيل حكومة شرعية إقليمياً ودولياً أما سلطة التحالف المؤقتة فقد تبنت في هذا المجلس مشروع للتمثيل النسبي القائم على أساس الطوائف المكونة للمجتمع العراقي دون التمثيل السياسي [30] ، ومما سبق يدل على إقامة نظام ديمقراطي في العراق يتطلب وجود ادوات ديمقراطية كشخصيات وجهات ممثلة ومؤسسات دون السيطرة العسكرية الفعلية إضافة إلى ان الولايات المتحدة الأمريكية لم يكن بوسعها تشريع الديمقراطية الصحيحة بمفهومها العصري ولا المستقبل السياسي للعراق بقدر ما أن يكون ذلك النظام ملبي ومحقق لأهدافها وطموحاتها ومصالحها الاستراتيجية، ومصالح حلفائها أيضاً .

إن مجلس الحكم الانتقالي لم يكن مؤسسة بالمفهوم السياسي ولم يمارس دوره بشكل دقيق بل كان خاضع لتدخلات الإدارة الأمريكية الأمر الذي أدى فيما بعد إلى عقد مشاورات بين المجلس والحاكم المدني بريمر أسفرت لاحقاً عن تشريع قانون إدارة الدولة المؤقت بتأريخ 17 آذار 2004م وهو بمثابة نقطة

انطلاق للمرحلة المقبلة التي تبدأ من شهر حزيران 2004م حتى شهر كانون الأول 2005م وهي المدة التي دعت فيها إدارة البيت الأبيض لتسليم السيادة إلى العراقيين ليتمكنوا من إدارة شؤون بلادهم بأنفسهم، أن القانون المذكور كان بمثابة خارطة سياسية لتنظيم أمور البلاد سياسياً وفي شهر حزيران 2004م تم حل مجلس الحكم الانتقالي وتشكيل حكومة مؤقتة برئاسة إياد علاوي طبقاً للقانون المذكور وتتولى هذه الحكومة العمل على ترتيب الأوضاع؛ لإجراء انتخابات تشريعية لجمعية وطنية انتقالية استمرت للمدة 31 كانون الأول 2004م – 31 كانون الثاني 2005م وتم إجراء أول انتخابات تشريعية وأن الحكومة المؤقتة كانت موالية للاحتلال على شتى الاصعدة ولم تكن لها أي صلاحيات، وأجريت الانتخابات بتأريخ 30 كانون الثاني 2005م وكان التصويت على أساس طائفي وكانت التجربة الديمقراطية التي نقلتها للعراق تقوم على أساس التصويت لصالح الطائفة بدل من معيار الكفاءة والنزاهة الامر الذي وسع فجوة الانقسام المجتمعي ورغم ذلك تم تشكيل الحكومة العراقية الثانية والمؤقتة أيضاً برئاسة ابراهيم الجعفري (Ibrahim Aljaafari)التي تولت مهمة إعداد دستور للبلاد والترتيب لإجراء انتخابات جديدة بهدف تشكيل حكومة دائمة و ارتأت الإدارة الأمريكية من خلال وزيرة خارجيتها كوندااليزارايس (kondaliza Rais) العمل على إشراك (السنة) في لجنة إعداد الدستور إلى جانب (الشيعة) الذين انتخبتهم الجمعية الوطنية وكان ذلك استكمال لاستراتيجية البيت الأبيض في العراق، وفي يوم 15 تشرين الأول 2005م جرى استفتاء الشعب العراقي على الدستور بالموافقة لكنه أصيب بالكثير من الهفوات؛ نتيجة ضيق الوقت والخلافات الطائفية والضغوط الأمريكية على اللجنة وبعد ذلك انتقلت العملية السياسية في البلاد إلى إجراء انتخابات عامة حيث تم إجراءها يوم 15 كانون الأول 2005م حيث كرست الإدارة الأمريكية كل جهودها لإنجاحها وبدعم إقليمي واسع ونتج عنها تشكيل حكومة توافقية دائمة برئاسة نوري المالكي (Nouri al-Maliki)[31] ، استكملت الإدارة الأمريكية خطوات الديمقراطية في العراق التي تميزت بشيوع التوافقات والتوازنات الحزبية ثم اتجهت إلى عقد سلسلة من الاتفاقيات والقرارات مع الحكومة العراقية لرسم خارطة بعيدة المدى تتمثل في علاقتها مع العراق مستقبلاً بما يخدم مصالحها فكان اول تلك الاتفاقيات هو اعلان المبادئ يوم 26 اب 2007م بين بغداد وواشنطن شاملاً جوانب مختلفة ومركزاً على مستقبل الوجود الأمريكي في العراق ومن ثم التهيؤ للخروج من البند السابع لميثاق الأمم المتحدة وكان الإعلان الحجر الأساس لاتفاقية الإطار الاستراتيجي بين البلدين والموقعة بتأريخ 17 تشرين الثاني 2008م ودخلت حيز التنفيذ 1 كانون الثاني 2009م واعتبرت الأساس الذي جعل العراق حليف رصين للولايات المتحدة وتدخلها السافر في شؤونه الخاصة بالاعتماد على المستشارين الأمريكيين، وتحقيق أهداف الإدارة الأمريكية وتكريس وجودها في المنطقة [32] .

ثانياً – السيطرة الأمريكية على النفط العراقي:

لنبدأ الحديث عن الاقتصاد العراقي بشكل عام إذ أن هذا الجانب تميز حتى عام 2003م بالمركزية التامة لكن هذه الميزة سرعان ما تلاشت عشية اجتياح القوات الأمريكية للعراق سنة 2003م، حيث تبنت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة اقتصادية إزاء ذلك قائمة على ضرورة الانتقال إلى الليبرالية والعمل على إقامة ما يسمى بـ " اقتصاد السوق " وذلك من خلال حزمة من إجراءات الخصخصة، وكذلك العمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي والتحكم والسيطرة بالنفط العراقي عن طريق شركات كبيرة؛ بما يخدم مصلحة الولايات المتحدة في العراق، وعليه فإن الوجود الأمريكي في العراق قام بتسهيل وفرض سيطرته على النفط العراقي كما أنه كان من بين الأسباب الرئيسية التي دفعت الولايات المتحدة لاجتياح العراق وأن أهمية النفط في الاستراتيجية الأمريكية من الناحية الاقتصادية هو أن العراق يعتبر في المركز الثالث في احتياطي النفط في العالم من بعد المملكة العربية السعودية، وهذا الأمر يجعل الولايات المتحدة تتحكم في ذلك بشكل كلي؛ لأنه ذو تكاليف إنتاج قليلة وذو نوعية جيدة مقارنة مع باقي الاحتياطات العالمية كما كانت تتحكم في أسعاره على مستوى السوق العالمي [33] ، إن القوات الأمريكية عندما سيطرت على العاصمة بغداد تخلت عن كافة المؤسسات الحكومية الرسمية لتتعرض فيما بعد إلى عمليات السلب والنهب، لكنها كرست كل جهودها لحماية المنشآت النفطية والمؤسسات النفطية المختلفة والمحافظة على عقود النفط ومعرفة الإنتاج النفطي، ومعرفة إمكانيات إنتاج النفط وتسويقه، والسيطرة الكاملة على الوثائق والمستندات النفطية ، واتباع سياسة أوسع وأشمل للسيطرة على مصادر النفط في مختلف الدول لاحقاً من أجل اتخاذه ورقة ضغط اقتصادية؛ الهدف منها السيطرة على العالم كقوة عظمى في العالم الذي يستورد النفط كما أن الصادرات النفطية العراقية إلى الولايات المتحدة تعتبر عالية النسبة؛ إضافة إلى ذلك أن وزارة النفط العراقية منحت تراخيص عديدة تحت ضغط أمريكي؛ بهدف استثمار حقول النفط ، ومن خلال ذلك تم عقد مجموعة من الاتفاقيات مع الشركات للعمل على تطوير الحقول النفطية ذات الاحتياطي العالمي [34] ، أن في بادئ الأمر كانت الاستراتيجية الأمريكية الاقتصادية تعتمد على تقليل الاعتماد على النفط العربي والعراقي خصوصاً لكن فيما بعد استهدفت الولايات المتحدة السيطرة على جميع منابع النفط والتحكم به والسيطرة عليه والتدخل في فرض الأسعار في الأسواق العالمية وان الاستغناء عن النفط في العراق والخليج العربي أمر مستحيل في الاستراتيجية الأمريكية ولا يمكن التخلي عنه إذ اتخذت منه أداة للسيطرة العالمية والهيمنة على تلك المنابع الغنية التي تؤمن وتديم التواجد الأمريكي في المنطقة والسبب الذي دعا إلى أن يكتسب النفط العراقي والخليجي عموماً ، هذه الأهمية هو أن الإدارة الأمريكية أصبحت على كامل وعيها بأن هناك من يزاحمها على الساحة العالمية اقتصادياً وتيقنها بأن هناك أكثر من دولة تسعى للوصول إلى ما تطمح إليه الولايات المتحدة كالسيطرة والهيمنة والانفراد العالمي فكان لزاماً على الإدارة الأمريكية أن تفعل كل ما في وسعها للحيلولة دون تفوق أي دولة

أخرى وانفرادها عالمياً لتبقى سيدة الموقف والرأي بالتزامن مع اعتماد دول شرق اسيا ودول أوروبا على النفط الخليجي والعراقي فهذه السيطرة منها في صدارة التحكم بالنفط وكمياته وأسعاره في البيع والشراء؛ إضافة إلى ذلك ان استقرار الأوضاع السياسية في العراق يسهل على الشركات الأمريكية الوصول إلى ما يقارب 200 مليار برميل من النفط وهو الاحتياطي النفطي لدى العراق، فالسيطرة عليه تعني الحصول على ربع الاحتياطي العالمي من النفط؛ فضلاً عن ذلك أن السيطرة العسكرية الأمريكية على نفط العراق والخليج سيمنع استخدام النفط كسلاح ضدها وضد الكيان الصهيوني مستقبلاً مع زيادة قدراتها في ممارسة الضغوط على منظمة أوبك؛ لاستنزاف احتياطاتها النفطية [35] . يرى الباحث أن الولايات المتحدة كانت قد سعت للسيطرة والتحكم بالنفط العراقي خلال وجودها العسكري في العراق وحتى بعد تشكيل الحكومات العراقية المتعاقبة من خلال نهب الثروة الوطنية عن طريق تشريع قانون يمكنها من أن تؤدي شركاتها دور ريادي في السيطرة على الثروة النفطية والثروات الوطنية بما يخدم أهداف ومصالح الولايات المتحدة ومصالح حلفائها عبر ممارسة ضغوط على الدول النفطية وتخفيض الأسعار؛ مما يتيح توفير احتياجاتها وفق مجموعة من الشروط تدعم مقومات نموها ازدهارها الاقتصادي.

إن الإدارة الأمريكية وسعت سيطرتها الاقتصادية على العراق عن طريق الاستفادة من التقارير التي تصدرها جبهة صقور البيت الأبيض لا سيّما مؤسسة هيرتاج فان ديشن Heritage Van Dechen و أمريكان انتبرايزان ستيوت American Enterprise Estata التي دعت إلى ضرورة العمل على خصخصة الاقتصاد العراقي والتخلص من الإدارة العامة والمؤسسات الحكومية لأنها تعتبرها مخلفات النظام السابق كما ان هذا الأمر جاء ضمن جهود حثيثة من قبل البيت الأبيض في العمل على نشر الخصخصة في مختلف دول العالم لكن عدم وجود الطاقات العاملة الكافية وحاجة ذلك للأموال الضخمة الهائلة فضلاً عن صعوبة اقتناع الشعب العراقي بذلك والبيئة الثقافية للمجتمع حال دون تنفيذ ذلك المشروع ، وعلى هذا الأساس قامت سلطة الاحتلال بإدارة الحاكم بريمر بإصدار مجموعة من القرارات يوم 7 حزيران 2003م الذي نص على إلغاء الرسوم الجمركية وضرائب الاستيراد ورسوم التراخيص وقرار آخر سمح بخصخصة مئتي مشروع حكومي فضلاً عن قرار اخر قام بتحويل القطاع المصرفي من نظام حكومي إلى نظام تديره وتحكمه آليات السوق عن طريق السماح للمصارف الأجنبية بالدخول للعراق، وامتلاك نصف البنوك العراقية ، ان كل هذه الإجراءات لم تعمل على زيادة فاعلية تخصيص الموارد بل أدت إلى تدهور في الطلب المحلي لعناصر الإنتاج، وفيما يخص الاستثمارات الأجنبية فإن الولايات المتحدة الأمريكية سعت بعد الاحتلال إلى فتح باب التدفقات الاستثمارية من خلال استراتيجية اقتصادية شاملة، وبهذا الخصوص أصدرت سلطة الاحتلال قانون الاستثمار الأجنبي رقم 36 لسنة 2003م الذي خفض الضرائب على الشركات الأجنبية لتصبح 15 % لكن هذا القانون تم إلغاءه

من قبل الحكومة العراقية وإصدار قانون جديد عام 2006م المتضمن مزيد من الضمانات للأجانب ، مارست الإدارة الأمريكية ضغوط كبيرة على الحكومة العراقية عام 2007م بهدف إصدار قانون النفط والغاز لكن ذلك قوبل برفض خبراء الاقتصاد؛ لأنه يهدف إلى هيمنة الشركات العالمية [36] . يتضح من ذلك أن الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق من الناحية الاقتصادية كانت تسعى بشكل رئيسي إلى السيطرة والتحكم بالنفط والعمل على دمج الاقتصاد العراقي بالدولي من خلال سياسات الخصخصة والاستثمارات عن طريق قيام الإدارة الأمريكية بالترويج بعدم قدرة العراق على تطوير اقتصاده لوحده والعمل على اعطائه فرصة للشركات العالمية للاستثمار في العراق .

ثالثاً – السياسة العسكرية للولايات المتحدة تجاه العراق:

كما ذكرنا سابقاً أن الغزو الأمريكي للعراق كان من أولويات الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق الذي كان مخطط له منذ حرب الخليج الثانية لذلك فإن السياسة العسكرية للولايات المتحدة تجاه العراق تستند إلى هدفين أو أمرين هما العمل على حل جميع تصانيف الجيش العراقي وتحويل العراق إلى قاعدة إقليمية مهمة بالنسبة للوجود الأمريكي في المنطقة فبالنسبة للأول فان الإدارة الأمريكية اتجهت بعد الاحتلال إلى حل الجيش العراقي بكل تشكيلاته بهدف تفكيك عقيدته القتالية القائم عليها منذ تأسيسه عام 1921م إذ ان الحاكم المدني بريمر أكد على الاشراف على تنفيذ هذا الهدف وكان قرار حل الجيش يحمل نتائج سلبية على العراق والولايات المتحدة معاً وتحملها تكاليف السيطرة على العراق وتكاليف حل الجيش العراقي ، لم يكن فقط البعد العسكري مؤثر حيال قرار حل الجيش بل كان التأثير الذي يحتله العراق على المستوى الإقليمي وتأثيره على المحيط الإقليمي كعنصر فعال دفع الولايات المتحدة للسيطرة عليه وعلى هذا الأساس يؤكد مساعد رئيس مجلس الأمن القومي الأمريكي وليم كوانت بأن قرار الحرب تم إنجازه؛ بسبب القلق الأمريكي إزاء مصالح الولايات المتحدة في الخليج العربي إضافة إلى ان قرار حل الجيش لم يخضع إلى التحليلات والتنظير وماهية القرار دون معرفة الأهداف الاستراتيجية للإدارة الأمريكية في المنطقة التي تعتبر الكيان الصهيوني بؤرة مصالحها؛ مما يتطلب تضافر تلك الاستراتيجية وتأمين ذلك من أي خطر لذلك فإن في حقيقة الأمر إن القرار الاستراتيجي الأمريكي لم يكن بعيد عن مراعاة مصالح الكيان الصهيوني فجاء القرار بتدخل صهيوني؛ مما يؤدي إلى اختلال التوازن الاستراتيجي بين العرب والكيان الصهيوني [37] ، يمكن القول: إن أمر حل الجيش العراقي أفرح دول الجوار التي كانت تعاني منه كالكويت وإيران، فكان القرار يهدف إلى تدمير المؤسسة العسكرية العراقية وإذلال قادتها وان حل الجيش ترك فراغ أمني خطير على السياسة الأمريكية تجاه العراق لذلك بدأت الولايات المتحدة بالتفكير في إعادة تشكيل الجيش الجديد مختلف عن سابقه يكون شبيه بالشرطة الوطنية

والمحلية ويكون هدفها الحفاظ على الأمن الداخلي وواقع تحت السيطرة الأمريكية أما الهدف الخارجي فقد تم حصره بيد القوات الأمريكية استناداً لإعلان المبادئ والاتفاقية الأمنية بين البلدين عام 2007م .

كان هدف الاستراتيجية الأمريكية قائم على التواجد العسكري الدائم، وذلك عن طريق قواعد عسكرية دائمة وكذلك التحكم بالموقع الاستراتيجي الذي يتمتع به العراق والعمل على اعتباره نقطة الانطلاق نحو تحقيق أهداف الاستراتيجية الأمريكية في العراق والمنطقة والشرق الأوسط ككل كما ان وجودها العسكري يمنح لها فرصة أكبر لمحاصرة إيران وتقويضها بعد فرض الخناق عليها عن طريق السيطرة على أفغانستان وكذلك ضمان أمن واستقرار الكيان الصهيوني الحليف والصديق الاستراتيجي ، بتأريخ 20 تموز 2003م أصدر البنتاغون وثيقة تبين طبيعة الاستراتيجية العسكرية في العراق بعد منح السيادة للعراقيين والتأكيد على أهمية القوى العسكرية الأمريكية في العراق ، وضمن تشريع إعلان المبادئ بين البلدين توضح بأن التوجه العسكري في العراق يكون من خلال التزام أمريكا بتقديم ضمانات أمنية للحكومة العراقية والدفاع عن العراق، وهذا يدعو إلى إقامة العديد من القواعد العسكرية الدائمة البرية والبحرية والجوية لكن في خطاب ألقاه جورج بوش الابن بتأريخ 10 كانون الثاني 2007م اعترف بالفشل الذي جاء من أجله للعراق وعدم نجاح فكرة إقامة عراق ديمقراطي ليبرالي يكون مطيع للإدارة الأمريكية وحليف لها بسبب الخسائر المادية والبشرية التي تكبدتها القوات العسكرية. وفي هذا الإطار صرحت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت بأن الحرب على العراق تمثل أسوء كارثة لسياسة أمريكا وإن صورتها قد شوهت نتيجة هذه الحرب [38] ، أما بخصوص زيادة القوات العسكرية في العراق فكانت بمثابة تدارك للوضع والخروج من الحال الذي به بالتزامن مع تصاعد نشاط المقاومة العراقية، إذ قام الرئيس الأمريكي بوش الابن بطرح استراتيجية جديدة يكون من شأنها تقليص التواجد العسكري في العراق تزامناً مع صدور تقرير عن إحدى الدوائر الفكرية المرتبطة بالبيت الأبيض تحت عنوان " الاستراتيجية القومية للنصر في العراق "، وحدد التقرير النصر في لائحة تحمل أهداف يتم تحقيقها من خلال البدء بسحب القوات العسكرية من العراق، وهذه الأهداف هي إعداد قوات أمنية مهمتها جمع المعلومات الاستخبارية وتدمير الشبكات الإرهابية والحفاظ على الأمن وان هذه الاستراتيجية أوضحت أهمية الانتصار في العراق بالتركيز على أهمية البعد الأمني والعسكري إضافة إلى تأكيد الإدارة الأمريكية على ضرورة تحقيق تقدم في العراق ووضع العراق على طريق الحكم الديمقراطي فضلاً عن توقع الإدارة الأمريكية نجاح اعادة بناء العراق واستعادة قدراته السياسية والاقتصادية وإجراء الإصلاحات وخلق اقتصاد عراقي متين وهذا ما لا يمكن حدوثه ، ان الاستراتيجية الأخيرة رفضت منطق الفشل على الإطلاق لان ذلك سيجعل العراق ملاذ لقوى اخرى تزاحم الوجود الأمريكي وكذلك يؤدي إلى فوضى وحرب طائفية تهدد مصالح اميركا في المنطقة بشكل عام وان البنتاغون اوصى من خلال لجنة شكلها

رئيس الاركان الأمريكي السابق ديفيد بترايوس (Divid Petraeus) والتي تضمنت ثلاث خيارات هي ان القوات الأمريكية في العراق تزيد عن 100000 جندي وضرورة تقليص ذلك فضلاً عن الانسحاب السريع للقوات الأمريكية في العراق خلال ستة اشهر لكن اللجنة اوصت بزيادة القوات العسكرية 20 – 30 ألف جندي بهدف استتباب الأمن الداخلي وتكون مهمة القوات التدريب والاستشارة وفي اوائل عام 2007م قدم الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن " الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في العراق " وتضمنت أمرين هما زيادة القوات العسكرية إلى 30000 جندي وإجراء إصلاحات داخلية وتقديم خدمات في المدن اقتصادياً واجتماعياً؛ إضافة إلى تعليم الجنود الأمريكيين اللغة العربية لسهولة التعاطي مع القوات العراقية والمدنيين وبذلك فإن الحصيلة حسب ما زعم الرئيس بوش الابن انحصرت في أمر واحد هو انحسار العنف وفرض القانون وخاصة في بغداد والأنبار وضواحيهما [39] ، وفي نفس الجانب قدم السفير الأمريكي وقتذاك رايان كروكر (Ryan Crocker) وقائد القوات الأمريكية ديفيد بترايوس تقرير إلى الكونغرس اواخر عام 2007م يدعوا البيت الأبيض إلى استمرار استراتيجيته عام اخر بهدف تحقيق الأمن والعمل على ضرورة تبني البيت الأبيض لمبادرة جو بايدن الداعية إلى تقسيم العراق، وبالتالي فإن الاستراتيجية الأمريكية لم تحقق أهدافها بسبب العنف وعجز العراق عن القيام بالمسؤولية السياسية والأمنية، وإن هذا العنف متعدد الأطياف واستمرار النفوذ القوي للجماعات الإرهابية ، لذلك فإن استراتيجية زيادة القوات هي عبارة عن ورقة ضغط لا أكثر وأن العراق ما بعد أمريكا عراق متزعزع ومنقسم وواقع تحت سيطرة الجماعات المسلحة كل هذه الأمور دعت الإدارة الأمريكية إلى التعجيل بالانسحاب بالتزامن مع الضغط الداخلي وترك فكرة إقامة قواعد عسكرية دائمة، والإسراع بعقد اتفاقية أمنية بين البلدين لسحب القوات من العراق، أما إقليمياً فإن إيران صرحت باستعدادها لملء الفراغ بشكل مماثل لسياستها إزاء الانسحاب البريطاني من الخليج العربي أوائل سبعينات القرن الماضي وهي سياسة اعتادت عليها إيران أو على أقل تقدير اتباع سياسة مماثلة في الوقت الذي جعل إيران قد حققت مكاسب من الاحتلال الأمريكي إذ جعلها العنصر الفعال في الساحة السياسية العراقية مع إجراء تنسيق أمريكي إيراني قبيل الانسحاب من العراق ، اما تركيا فكان موقفها متأرجح وكانت متخوفة من الانسحاب الأمريكي خشية تزايد النفوذ الكردي المحاذي لها وتنشيط الجماعات الإرهابية فيه كون العراق من دول الجوار الجغرافي بالنسبة لتركيا، أما الانسحاب الأمريكي من العراق لا يعني ترك العراق فحسب؛ بل استمرار جهود التعاون والتشاور وتعزيز قدرات العراق العسكرية واستمرار تواجدها عسكرياً من خلال مستشارين ومدربين؛ فضلاً عن السفارة الأمريكية في بغداد وبهذا الخصوص أيضاً نقلت صحيفة التايمز نيويورك بأن الوضع في العراق أشبه بالخروج من الباب والدخول من الشباك الأمر الذي يدلل على

استمرار التواجد العسكري في العراق لان العراق وفق الاتفاقية المذكورة يعد حليف وصديق رصين للولايات المتحدة ويحتل مكانة الكيان الصهيوني لدى للبيت الأبيض [40] .

المبحث الثالث: الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق خلال حكم الرئيس الأمريكي باراك أوباما (الولايتين الأولى والثانية):

أولاً – الاستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط والعراق:

تسلم باراك أوباما (Barack Obama)[41] مقاليد الرئاسة من جورج بوش الابن عام 2008م في وقت كان العراق والشرق الأوسط يعيشان أزمات حادة، فعلى الصعيد الداخلي كانت الولايات المتحدة تعاني من أزمة مالية شديدة، وازدياد غضب الشارع إزاء الرئيس بوش بسبب سياساته التي اتبعها في العراق والشرق الأوسط، أما خارجياً فقد واجه أوباما تركة سياسة بوش الابن في العراق وأفغانستان ومحاربة الإرهاب وغيرها مما أدى إلى غضب دولي شديد إزاء الولايات المتحدة وخاصة الوطن العربي والإسلامي الذي كان يمثل شيء خاص بالنسبة للولايات المتحدة ، وعندما فاز أوباما في الانتخابات الرئاسية عام 2008م وتسلمه السلطة بشكل رسمي في شهر كانون الثاني 2009م رفع شعار التغيير بسبب رفضه سياسة بوش الابن على المستوى الإقليمي والدولي فعقد العالم آماله على تولي أوباما الحكم املين ان تكون صفحة جديدة إزاء سياسة البيت الأبيض تجاه العالم وكان من الملفات التي تسلمها من سلفه هي الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية والملف النووي الإيراني والانسحاب العسكري من العراق وحرب أفغانستان والعمل على تلطيف صورة البيت الأبيض على كافة الاصعدة [42] ، لم تتضح الافكار التي يحملها أوباما لحظة وصوله للسلطة وتوجهاته الخارجية دون الرجوع إلى توصيات مجموعة دراسة العراق التي تضمنت عدد من أعضاء الكونغرس من كلا الحزبين وكانت برئاسة وزير الخارجية السابق جيمس بيكر وعضو الكونغرس السابق لي هاملتون (Lee Hamilton) إذ تم نشره عام 2006م وإن تلك التوصيات حثت الإدارة الأمريكية على اتخاذ أربع خطوات هي انسحاب القوات العسكرية من العراق وزيادة عدد القوات في أفغانستان وإعادة تنشيط عملية السلام العربية الصهيونية والعمل على إطلاق حوار دبلوماسي مع إيران وحليفتها سوريا لأنهما ذو أهداف مماثلة وهي جلب الاستقرار للعراق وهزيمة القاعدة وهذا الأمر يستدعي إنشاء منظومة إقليمية تهدف إلى احتواء الشرق الأوسط لذلك فإن إدارة أوباما أصبحت ملزمة بتوصيات التقرير المذكور وأصبح خطة عمل بالنسبة لسياسة البيت الأبيض الخارجية وخاصة تجاه العراق وإيران ، كما أن أوباما تأثر كثيراً بما طرحه ستيفن والت (Stephen Walt) التدريسي في جامعة هارفارد الخاص بالسياسة الأمريكية إزاء المنطقة إذ يرى ان المنطقة غير محددة المستقبل والصراع عنيف فيها، وخاصة الصراع الطائفي وعلى هذا الأساس فإنه يجب على الولايات المتحدة القيام بدور الحاكم أو فرض رؤيتها السياسية تجاه تلك الأحداث كما أن الاستراتيجية

الأمريكية في المنطقة يجب أن تقوم على تقليل وجودها فيها والعمل على إنشاء نظام لتوازن القوى في المنطقة كما يشير والت إلى أن هذه السياسة التي انتهجتها الإدارة الأمريكية نفسها اتبعتها خلال المدة 1945 – 1990م وأن الحل الأمثل يكمن في عودة الولايات المتحدة إلى تلك الاستراتيجية بالتزامن مع بعض العقبات كالعلاقات مع مصر والسعودية والكيان الصهيوني لذلك من الواجب على الولايات المتحدة انشاء علاقة طبيعية مع إيران بما يخدم مصلحة الدولتين بخصوص القضايا الإقليمية والدولية ومنذ تولي هاري ترومان (Harry Truman) [43] رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الان ان ما يحكم توصيات الإدارة الأمريكية هو ان كل رئيس جمهورية يتبع استراتيجية معينة تحمل أهدافه على صعيد الاستراتيجية الأمريكية، وبذلك فإن الرئيس أوباما أصدر استراتيجيته الخاصة بتأريخ 27 أيار 2010م من خلال الإعلان عن وثيقة الأمن القومي الأمريكي وهي الأولى في عهد الرئيس أوباما والثانية عشر على مستوى رؤساء أمريكا وهي ان تقوم الإدارة الأمريكية بإعداد وثيقة للأمن القومي بشكل مستمر ويدرسها الكونغرس وهي على شكل خارطة طريق لمستقبل البلاد [44]، إن الرئيس أوباما قام بدراسة مشاكل الشرق الأوسط عشية توليه السلطة وأن وثيقة أوباما حددت التوجهات الاستراتيجية للإدارة الأمريكية من خلال ثلاث محاور هي بناء الأسس في الداخل، وتأطير القدرات الاقتصادية والأمن القومي، واحترام حقوق الانسان؛ إضافة إلى الاعتماد على سياسة الانخراط الشامل من خلال الية معينة للتعامل مع الأمم والشعوب على أساس المصالح والاحترام المتبادل؛ فضلاً عن تطوير نظام دولي عادل يقوم بتعزيز المصالح المشتركة للدول بما من شأنه مواجهة التحديات المشتركة والاعتراف بحقوق الاسم كما ان الوثيقة تناولت العديد من السياسات الخاصة بمستقبل الشرق الأوسط ومن بينها ملف أفغانستان وباكستان اللذين يعدان من الملفات المهمة بالنسبة للبيت الأبيض، وكان الهدف منه محاصرة الإرهاب ومنع حركة طالبان من تولي السلطة في أفغانستان عن طريق تعزيز قدرات القوات الأفغانية ، أما بخصوص باكستان فتقتضي الضرورة مواجهة الاخطار المحلية والإقليمية والدولية الصادرة من المتطرفين وهذه الأهداف بمجملها يتم التعامل معها عبر استراتيجية تتضمن مواصلة القوات الأمريكية وقوات ايساف استهداف حركات التمرد وتكريس الجهود المبذولة لتدريب القوات الافغانية والعمل على تخفيض القوات الأمريكية في البلاد؛ إضافة إلى العمل مع الأمم المتحدة والحكومة الافغانية بما يخدم مصلحة البلاد فضلاً عن تعزيز العلاقات مع باكستان على أساس المصالح والتعاون المشترك وتعزيز الديمقراطية [45] .

أما بخصوص العراق الذي يعتبر هدف استراتيجي بالنسبة للإدارة الأمريكية من خلال دعم الحكومة العراقية ومحاربة الإرهاب بما يسهم في تعزيز العلاقات بين البلدين تفضي إلى بناء روابط سياسية واقتصادية بين البلدين، وهذا الأمر يتطلب وضع استراتيجية تتضمن إنجاز المرحلة الانتقالية

ونقل السيادة للعراقيين وتدريب القوات العراقية على ان يتم سحب القوات الأمريكية نهاية عام 2011م وكذلك الحفاظ على الجهود السياسية والدبلوماسية وتطوير المؤسسات السياسية والديمقراطية واعتماد الدبلوماسية الإقليمية لانسحاب القوات من العراق وتعزيز الأمن والاستقرار ، أما فيما يخص عملية السلام في الشرق الأوسط فان الرئيس أوباما اعترف عشية توليه السلطة بأن القضية الفلسطينية هي من أهم القضايا التي تواجهها الإدارة الأمريكية في المنطقة لذلك فان حل القضية الفلسطينية امر مهم وحيوي بالنسبة لأميركا والكيان الصهيوني وفلسطين والعرب ككل وهذا الأمر يستدعي التواصل مع الشركاء الإقليميين من أجل الدفع بعملية السلام والمضيء قدماً في حل القضية الفلسطينية وتأطير السلام بين لبنان والكيان الصهيوني عبر مبادرات متعددة لحل القضية، ان من الأسباب التي دعت الحزب الديمقراطي إلى الوصول إلى السلطة هو فشل الإدارة الأمريكية السابقة فعند احتلال العراق سنة 2003م نتج عنه الفشل السياسي، والفوضى، والتمزق المجتمعي، وغياب الأمن؛ لذلك فإن ملف العراق أصبح من أهم التداعيات التي تواجهها إدارة أوباما فعملت جاهدة لصياغة استراتيجية جديدة لتدارك الوضع تتمثل في انهاء الحرب وهذ ما تم رسمه من قبل لجنة بيكر – هاملتون فموقف أوباما من حرب العراق يتميز برفض الحرب منذ البداية وفي عام 2005م أعلن عن شعوره بأن الحرب غير قابلة للحل العسكري وضرورة الانسحاب منه ومحاربة الجماعات الإرهابية لذلك فكان عليها أن تبقي عدد من قواتها في العراق وتسليم السلطة للعراقيين [46] .

إن عملية انسحاب القوات الأمريكية من العراق لم تكن في مخيلة الرئيس الأمريكي أوباما بل كانت من بين القدرات الاستراتيجية لإدارة الرئيس بوش الابن وتحديداً في السنة الاخيرة من حكمه بعدما فشل في بناء مستقبل العراق وقيام الحرب الطائفية وتضائل شعبية الولايات المتحدة وتعرضها لأزمة اقتصادية كل هذه الامور كانت تستدعي من الرئيس أوباما وضع استراتيجية جديدة للخروج من الحالة التي عليها وبعد فوز أوباما بالسلطة دخلت العلاقات العراقية الأمريكية مرحلة اتصفت بالتهدئة والمراقبة دون الخوض في عمق الداخل العراقي وعشية تولي أوباما السلطة ألقى خطاب رسمي جاء فيه " سوف نبدأ بإعادة العراق إلى شعبة " [47] ، وهذا الأمر تم تحديده بمدة ستة عشر شهراً ثم وضعت الإدارة الأمريكية عملية الانسحاب موضع التنفيذ على مراحل هي مرحلة إعادة الانتشار للقوات الأمريكية خارج المدن، وتم ذلك عام 2009م والأخرى هي مرحلة الفجر الجديد التي بدأت عام 2010م وهي خفض القوات الأمريكية إلى 47 ألف جندي مهمتها تطوير قدرات الجيش العراقي والمرحلة الاخيرة سحب كافة القوات العسكرية نهاية عام 2011م كما جاءت وثيقة الأمن القومي الأمريكي لعام 2010م المتعلقة بالعراق لتأكيد الانسحاب التام مع بقاء الوجود المدني؛ بما يخدم مصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية، وتأطير الجهود السياسية والدبلوماسية، ومن خلال ذلك كان أوباما يروم إلى تحقيق المشروع الاستراتيجي

الأمريكي في العراق بالاستناد إلى الحلول السياسية والدبلوماسية بعيداً عن الخيار العسكري وإصلاح النظام السياسي والقضاء على الصراع السياسي في العراق؛ إضافة إلى تطوير الكفاءات الأمنية والدفاعية للعراق بهدف القضاء على تنظيم القاعدة والعمل على تقليص النفوذ الإيراني عبر الدعم العربي للعراق [48] ، إن المصالح القومية كانت تقف وراء خطوات أوباما الأخيرة بالتزامن مع رغبة العراق في إدارة ملفه الأمني لكن الإدارة الأمريكية رأت بضرورة بقاء جزء من قواتها العسكرية في العراق لديمومة التواجد العسكري والاستراتيجي وان الهدف من الانسحاب هو إرضاء الشارع الأمريكي والمتذمر ومن الأمور التي دعت إلى بقاء جزئي للقوات الأمريكية في العراق هي عدم نضوج العملية السياسية وحاجة العراق إلى المساعدة في حماية أمنه داخلياً وخارجياً ومكافحة الإرهاب وعدم حسم المشاكل التي يواجهها العراق مثل مشاكل الحدود والتعويضات؛ فضلاً عن ضمان الولايات المتحدة الاستمرار بالعمل على أساس التوجه العام لسياستها الخارجية إزاء العراق والمنطقة ، وبتأريخ 30 حزيران 2011م انسحبت القوات الأمريكية من العراق مع رفض العراق بقاء قوات دائمية في البلاد فجرت مفاوضات بين الجانبين بهذا الشأن واتفقا على اكتمال الانسحاب نهاية 2011م وكان هدف واشنطن من التواجد الدائم هو ردع النفوذ الإيراني ومنع طهران من استغلال الفراغ بعد انسحاب قواتها من العراق ومما استدعى الانسحاب هو تركز المصالح الأمريكية في شرق اسيا واجماع إدارة البيت الأبيض على ان انزلاق المنطقة بالحروب والصراعات الطائفية ونشوء الجماعات الإرهابية قد يكلف واشنطن جهود اكبر واموال اكثر فتراجعت أهمية العراق بالنسبة لأولويات الإدارة الأمريكية وصناع القرار الأمريكي لذا فان إدارة أوباما الأولى لم تكن على قدر المسؤولية في التعامل مع الأزمات التي شهدتها البلاد عقب الانسحاب العسكري بالتزامن مع الحضور الإيراني الفاعل في الساحة العراقية عن طريق السفارة الإيرانية في بغداد وتحوله إلى معبر للطائرات بين إيران وحليفتها سوريا ، بتأريخ 15 كانون الأول 2011م تم انزال العلم الأمريكي في العاصمة بغداد إشارة إلى انتهاء التواجد العسكري الأمريكي في العراق وانسحابها رسمياً من البلاد وأن هذا الانسحاب لم يكن نهاية فعلية لوجودها في العراق بل بقيت حاضرة في المشهد السياسي العراقي، وذلك عن طريق تواجدها العسكري في الخليج العربي من خلال قواعدها العسكرية وقدراتها الاستخباراتية وان المدة التي أعقبت الاحتلال قد أشرفت على صناعة عملية سياسية تستند إلى توازن هش وضعيف يصعب ترصنيه مع الحضور الأمريكي؛ مما يمنع أي استقرار للعراق وإن هذا الانسحاب كان ينسجم نوعاً ما مع المواثيق الدولية ويحرر الإدارة الأمريكية من تحمل الالتزامات تجاه العراق لذلك وجدت إدارة أوباما بأنها مرغمة على انتهاج مجموعة من الوسائل التي من شأنها الأخذ بزمام المبادرة لأن الانسحاب حظي برضى النخب العسكرية الذين يرون إن اخلاء الساحة العراقية ليس من مصلحة الشرق الأوسط امنياً [49] .

عملت واشنطن على وضع أساس جديد من السياسات تجاه العراق عن طريق زيارة جو بايدن نائب الرئيس الأمريكي باراك أوباما في ظل احتدام الجدل والصراع القائم حول موضوع الانسحاب الأمريكي ومستقبل فكرة الفيدرالية والعملية السياسية في العراق وان بايدن هو المشرع الأول لمشروع تقسيم العراق على أساس الفيدرالية عام 2007م حيث قام بزيارة العاصمة العراقية بغداد ثلاث مرات قبيل وبعيد الانتخابات التشريعية عام 2010م كانت الأولى بعد إعلان قوائم المطلوبين من قيادات حزب البعث العربي الاشتراكي والثانية بعد الانتخابات وقبل اعلان نتائجها والثالثة جاءت مع الانسحاب الأمريكي عام 2011م والتي أكد خلالها ان شراكة واشنطن وبغداد شراكة استراتيجية على المدى البعيد والتزام الطرفين بذلك أما الزيارة الرابعة حملت العديد من الدلالات السياسية في ضوء أمور عديدة الأولى أتت عشية انتهاء الانسحاب الأمريكي من العراق وتداعياته على مستقبل العراق، وهذا ما وعد به الرئيس باراك أوباما؛ إضافة إلى وضع الأطر الاستراتيجية الأمريكية الجديدة موضع التنفيذ وتأمين البقاء الأمريكي في العراق مدنياً وفق اتفاقية الإطار الاستراتيجي الموقعة بين الولايات المتحدة والحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي والتي نقلت العراق من الاحتلال العسكري والخشن إلى الاحتلال التعاقدي الناعم إضافة إلى ترتيب الملفات العراقية الأمريكية وملفات التعاون الاقتصادي والثقافي والأمني بموجب الاتفاقية اعلاه وبعد الانسحاب من العراق بقي الوجود الأمريكي قائم في العراق عن طريق السفارة الأمريكية في بغداد والتي تُعدّ أكبر سفارة أمريكية في العالم حيث قال عنها الرئيس أوباما أنها ستملأ الفراغ بعد الانسحاب العسكري إضافة إلى القنصليات المنتشرة في شمال ووسط وجنوب العراق لذلك فإن الانسحاب لا يعني التخلي عن الأهداف المرسومة بل إعادة نشر القوات وفق استراتيجية السيطرة عن بعد [50] ، لذلك فإن الانسحاب قد أثار العديد من التحديات منها السياسي والمتعلق بتأطير النظام الذي سنته الإدارة الأمريكية بعد الانسحاب وخصوصاً التداول السلمي للسلطة واحترام قواعد اللعبة وفق الدستور، كما تركت الولايات المتحدة العراق بنظام سياسي لا تحكمه قواعد مقبولة من القوى السياسية وهذا يسهل عملية الانقلاب على تلك القواعد واستمرار الأزمة السياسية التي اتخذت شكل خلافات قومية بين (السنة والشيعة والكرد) وغيرهم حسب ما جاء في مذكرات بريمر الموسومة بـ " سنتي في العراق " قائلاً " ان الانقسامات العرقية التي سيطرت على الساسة العراقيين كانت اقل وضوح بين العراقيين العاديين " واحتدام الصراع بين المكونات السياسية والقيادات العراقية على اثر الانتخابات التشريعية عام 2010م التي أسفرت عن تشكيل الحكومة برئاسة نوري المالكي واستمرار الصراع بين الاحزاب العراقية بعد الانسحاب الأمريكي لا سيما الخلاف بين رئيس الحكومة نوري المالكي وزعيم القائمة العراقية اياد علاوي (Iyad Allawi) بخصوص من يتولى الوزارات الأمنية كالدفاع والداخلية والأمن الوطني إضافة إلى استهداف قيادات تلك القائمة لا سيما اصدار مذكرة اعتقال بحق نائب رئيس الجمهورية وقتذاك طارق الهاشمي (Tariq

Alhashemi)وسحب الثقة من صالح المطلك (Saleh Almutlak) فردت القائمة العراقية بمقاطعة جلسات مجلس النواب وتحشيد كل من إياد علاوي وأسامة النجيفي (Osama Alnujaifi)ورافع العيساوي (Rafea Alissawi)موقفهم تجاه المالكين واتهامه بالانفراد بالسلطة والسبب في ذلك هو سيطرة جبهة واحدة على مختلف السلطات والانفراد بالحكم وهذا الأمر يلقي بظلاله على مستقبل البلاد بالتزامن مع تبلور قضية كركوك بين حكومتي الاقليم والمركز فضلاً عن ذلك عدت بعض الفئات العراقية أن جو بايدن من الخصوم اللدودة لأنه دعا إلى مشروع تقسيم العراق مما يؤدي إلى ازدياد الانقسام والصراع الطائفي في البلاد [51] ، اما أمنياً فإن العراق عانى بعد الانسحاب الأمريكي من فقدان الأمن والنظام كون المسيطر على الساحة السياسية والأمنية أكثر من طرف وانفلات السلاح وضعف القوات العراقية لأن الثقل الأمني كان على القوات الأمريكية وبعد ذلك أصبحت المهمة صعبة وفسح المجال بشكل واسع للجماعات الإرهابية والمسلحة بفعل الفراغ الأمني الذي خلفه الانسحاب الأمريكي؛ إضافة إلى خشية الحكومة العراقية من وجود مخططات إقليمية لدعم جهات معينة واجندات داخل العراق للقيام بأعمال ارهابية كما أن المنظومة الأمنية كانت تعاني من وهن شديد بسبب عدم كفاءة منسبيها وأبعاد الكفاءات منها وتشكيل العديد من الميليشيات إلى جانبها وضعف الجانب الاستخباراتي إذ ان المنظومة الأمنية خلال ولاية المالكي الأولى 2006 – 2010م اتسمت بالضعف الحاد وانعدام الثقة والاقصاء السياسي والولاءات الضيقة وعلى هذا الأساس جاء تقرير اعده المحقق العام الخاص بإعادة بناء العراق الذي قدمه للكونغرس أواخر عام 2011م، فإن القوات الأمريكية كانت تقدم إلى القوات العراقية الدعم اللوجستي والجوي والمعلوماتي والاستطلاعي إضافة إلى تطوير قدرات العراقيين [52] ، يتضح مما سبق عدم وجود الثقة بين الساسة العراقيين والقيادات الأمريكية والعراقية بخصوص جاهزية القوات العراقية للقيام بالمهمة المناطة اليها في أعقاب الانسحاب الأمريكي كما نفهم من خطاب وزير الدفاع الأمريكي وقتذاك روبرت غيتس (Robert Gates) بخصوص انهيار القوات العراقية بأن ذلك يستدعي تدخل عسكري أمريكي؛ فضلاً عن حديث القيادات العسكرية الأمريكية عن وجود عمليات مشتركة مع القوات الأمنية العراقية في المواقف الحساسة ودعمها جوياً عبر طائرات عسكرية من نوع هليكوبتر وطائرات شبح .

يعتبر ذلك سبب الانقسام في الحكومة العراقية حول التمديد لوجود القوات الأمريكية إلى ما بعد عام 2011م والتلويح بعقد اتفاقية جديدة بين الحكومتين العراقية والأمريكية خاصة بالمدربين الأمريكيين ، ان وجود الجماعات المسلحة سواء كانت من (السنة) او (الشيعة) يعتبر تحدي خطير على الصعيد الأمني في العراق بعد الانسحاب الأمريكي رغم العديد من العمليات الخاصة بالاعتقال والمداهمة من قبل القوات العراقية وان هذه الجماعات المسلحة يمكن تمييزها بأن منها تنظيم القاعدة في شمال العراق ذات

الارتباطات مع قيادات حزب البعث العربي الاشتراكي ومنها الجماعات المسلحة (السنية) ذو الطريقة النقشبندية في وسط العراق التي استهدفت القوات الأمنية والصحوات والمسؤولين ومنها الميليشيات (الشيعية) التي تتألف من جيش المهدي وعصائب اهل الحق وحزب الله فرع العراق المدعومة من جهات مختلفة [53] ، ان هذه الجماعات بمجملها مرتبطة بتحولها إلى قضية سياسية احتوتها الحكومة العراقية برئاسة نوري المالكي إلى جانب القوى الأخرى؛ فضلاً عن ان في داخل الاجهزة الأمنية العراقية توجهات بدمجها لكن هذه القضية تم تسيسها إلى جانب نقل مسؤولية الصحوات من القوات الأمريكية إلى الحكومة العراقية وان الاخيرة وضعت العديد من الخطوات من شأنها تصفية كبار قيادات الصحوات وان امر تأخر دمج الصحوات يعزى إلى انصراف قيادتها ونجاح تنظيم القاعدة في كسب عدد كبير من رجالاتها ، اما بخصوص دمج قوات البيشمركة مع الجيش فهناك من يقول ان هذا الجيش موالي للحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود بارزاني (Masoud Barzani) والاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني (Jalal Talabani) لذلك فإن أمر إدماجها مستبعد لأسباب كثيرة من بينها عدم استقرار الأوضاع في شمال العراق اما بخصوص تسليح الجيش العراقي فهو أمر مخطط له من قبل الإدارة الأمريكية التي رأت بأن ليس من مصلحتها تسليح الجيش العراقي بالأسلحة الثقيلة والكاملة إذ ادعت إلى بقاءه منظومة ضعيفة تحتاج مراراً إلى الدعم المستمر من القوات الأمريكية وعلى هذا الأساس أشارت وزارة الدفاع العراقية إلى ان الجيش لم يكن جاهز الا في عام 2020م وهذا ما أكده رئيس أركان الجيش وقتذاك بابكر زيباري (Babiker Zebari) وهذا الضعف في المنظومة العسكرية العراقية بعد انسحاب القوات الأمريكية من العراق فسح المجال واسعاً للتدخلات الإقليمية؛ بهدف زيادة حجم نفوذها في العراق وملئ الفراغ الأمني وخاصة إيران وتركيا لما يخدم مصالحهما فبالنسبة لإيران فكانت من بين الدول الإقليمية التي كانت مرشحة لتأدية دور مهم في العراق؛ لما تمتلكه من قدرات تمكنها من جعل المصالح العراقية مرتبطة بإيران ومصالحها الحيوية إذ كانت تعتمد على القوة السياسية الحاكمة في العراق وتسخيرها لخدمة مصالحها، والعمل على مد نفوذها في داخل العراق إذ أنها اتبعت استراتيجية لذلك عشية الانسحاب الأمريكي وفي هذا الإطار صرح الرئيس الإيراني وقتذاك محمود أحمدي نجاد (Mahmoud Ahmadi Nejad) قائلاً " إن قوة الولايات المتحدة تنهار في العراق بشكل سريع وان إيران مستعدة بشكل كامل لملء الفراغ الناجم عن ذلك " [54] .

إن النفوذ الإيراني في العراق مر بمرحلتين الأولى خلال المدة 2003 – 2007م وهي مرحلة امتداد النفوذ حيث كانت مكتسباتها اكثر مما كلفها والثانية 2008 – 2010م المعروفة بالتوازن حيث أصبحت العوائد المالية الإيرانية مكافئة لما يكلفها نفوذها في العراق ، بالنسبة لإيران ليس بالسهولة استيعاب العراق ذو التنوع العرقي والديني وملئ الفراغ فيه بعد الانسحاب الأمريكي لان طريق التوسع

والسيطرة سيضعها بالواجهة لفئات عراقية كانت منذ الحضور الأمريكي مستعدة للهدنة كما ان النفوذ الإيراني بالقوى السياسية التي تدين بالولاء لها قد أصابها الضعف وفشل مبادرات طهران في توحيد الجهود لاختيار رئيس للحكومة العراقية؛ بسبب استقلال تلك القوة وخضوعها لتدخلات إقليمية أخرى مزاحمة للنفوذ الإيراني، ففشلت في تشكيل الحكومة العراقية على النحو الذي رسمته فضلاً عن ان إيران لم تكن قادرة على خلق فوضى يمكن ادارتها بشكل مطلق وارتباط سياستها على خلفية الاحداث السورية وعدم الوصول إلى اتفاق مع الغرب حول برنامجها النووي [55] .

أما تركيا فقد تميزت سياستها إزاء العراق بعد 2003م بالتكيف السلبي التي استمرت حتى عام 2007م وهي عدم الخوض في الشأن العراقي والتأكيد على وحدة وسلامة الاراضي العراقية إضافة إلى التكيف الايجابي وهو شعورها بتعاظم دورها الإقليمي الذي يؤسس لسياستها في رسم التطورات الخاصة بالعراق وتحديداً في الشمال نتيجة خشيتها من إقامة دولة كردية هناك وهذا يعني بأنها الدولة الإقليمية القادرة على رسم مستقبل المنطقة، وهناك مجموعة من الثوابت حكمت التوجه التركي بعد الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق وهي حماية الوحدة السياسية للعراق وتصحيح الخلل في التوازنات بين مختلف المكونات العراقية والإشراف على ثروات النفط والغاز والمداخل الحدودية وتعديل الدستور وحل قضية كركوك وانهاء وجود حزب العمال الكردستاني ، ان تركيا اتجهت إلى الاعتماد على الوكلاء في العراق لإدارة المواجهة بينها، وبين إيران دون المواجهة المباشرة ويرتبط حجم التوتر في العلاقات بين إيران وتركيا بقدرة إيران على إدارة المواجهة المباشرة مع تركيا كشريك لها في العراق مقابل استمرار الأزمات السياسية في العراق؛ نتيجة الصراع بين القوى السياسية وانعدام الثقة فيما بينها، وضعف القدرة على بناء التوافق والتحالفات البعيدة الأمد وهذا الأمر يتطلب حضور إقليمي فعال لحل الخلاف الحاصل وكان هذا الحضور يتمثل بالنفوذ الإيراني المؤثر في القوى السياسية العراقية كما ان إيران تعتبر الحكومة العراقية والنظام السياسي السوري وحزب الله اللبناني حلفاء إقليميين وهذا ما لا تمتلكه تركيا التي تم تقيدها أثر انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي ذو النظرة السلبية لأي تدخل عسكري تركي في العراق والحيلولة دون استقلال كردستان العراق [56] ، لذلك فإن صناع القرار السياسي الأمريكي أدركوا جيداً بأن الانسحاب من العراق يعطي إيران مساحة أوسع من التصرف بالعراق بل المنطقة ككل لذلك أصبح من الواجب على الإدارة الأمريكية وضع استراتيجية جديدة من شأنها ترشيد سياسة إيران في المنطقة بما من شأنه عدم إلحاق الضرر بالمصالح الأمريكية في المنطقة لذلك بدأ السعي الحثيث من قبل إدارة البيت الأبيض لتحقيق أجندات خاصة لحماية مصالحها في العراق والمنطقة من خلال تحجيم إيران والعمل على الاطاحة بالهلال (الشيعي) عن طريق توجيه ضربة إلى النظام السوري [57] .

أدركت الإدارة الأمريكية انه لم يكن بوسع أي دولة ان تملئ الفراغ العسكري السياسي في الشرق الأوسط بل ستكون إحدى القوى الإقليمية الرئيسية القادرة على لعب دور حيوي وملئ الفراغ وهذا الأمر ينطبق على تركيا وإيران لذلك سارعت واشنطن إلى ترميم علاقتها مع تركيا والعمل على ترجيح كفة الخيار التركي على حساب التدخل الإيراني وهذا الأمر عد القشة التي قصمت ظهر الجمل بالنسبة للهلال (الشيعي) وأن هدف واشنطن من ذلك هو توزيع الأدوار بين القواعد الأمريكية في العراق والقواعد الأمريكية في الدول الإقليمية وقواعدها في المياه الإقليمية والدولية وإعطاء تركيا تخويل مطلق بالعراق كوكيل لها بهدف إرباك المشاريع الإيرانية وإسقاط استراتيجية التطويق والخطف والاستنزاف من إيران إضافة إلى أن هناك استراتيجية سرية بين واشنطن وحلف الناتو في العراق والمسماة بـ " استراتيجية رد الجميل " بمعنى قيام حلف الناتو بالتوغل السري والتنسيق مع الأطراف السياسية بهدف رد الجميل لسياسة أمريكا في ليبيا لأن واشنطن دعمت حلف الناتو خلال الأزمة الليبية إضافة إلى التنسيق بين قوات الناتو والسفارة الأمريكية في بغداد وبين غرفة العمليات الأطلسية الأمريكية في تركيا بتخويل أمريكي لتركيا بالأخذ بزمام المبادرة ، كل ذلك كان يهدف إلى منع التغلغل الإيراني في العراق والخليج وطرد إيران من العراق وكذلك سوريا [58] ، يتضح مما سبق أن المشهد العراقي بعد الانسحاب الأمريكي لم يستبشر بالتفاؤل لأن النظام الذي خلفه الاحتلال أقيم على انقسامات داخلية عرقية وطائفية وغياب الديمقراطية واستمرار التدخل الإقليمي في العراق؛ مما جعل عملية الاستقرار السياسي في العراق عملية عقيمة وأصبح العراق على شفا حفرة من الانهيار نتيجة الحرب الأهلية وغياب السلطة المركزية .

إن وعود إدارة أوباما بالانسحاب من العراق عدت من بين إنجازات ولايته الأولى وهذا الأمر أخذ طابع شامل وعام خلال الولاية الثانية، وكذلك الانسحاب من الشرق الأوسط والتوجه نحو مصر وشرق آسيا لكن إثارة الفوضى واندلاع الكثير من الأزمات خلال ولايته الثانية مثل الأزمة السورية فيما يسمى بثورة الربيع العربي قد ألقى بظلاله على المنطقة، وتحول العراق من قصة نجاح إلى قصة فشل وارتباك في سياسة البيت الأبيض الخارجية، ويرى محللون أن الانسحاب الأمريكي خلق فراغ في العراق وفسح المجال لخصوم الولايات المتحدة وأضعفها في نفس الوقت ، وأن وصول الرئيس باراك أوباما إلى السلطة للمرة الثانية حمل العديد من التساؤلات بخصوص استمرار استراتيجيته أو تغيرها تجاه العراق لأن الولاية الأولى شهدت تحولات مهمة في السياسة الأمريكية تجاه العراق ولتوضيح ذلك لا بدّ من توضيح عدد من الأمور المهمة في هذا المجال، وهي تخلي الإدارة الأمريكية عن العراق والشرق الأوسط إذ أنه عند وصول أوباما إلى السلطة عام 2009م كان الشرق الأوسط من أولويات سياسته الخارجية وأعلن عن تبني سياسة نشطة تجاه قضايا الشرق الأوسط ففي بداية توليه رئاسة الجمهورية وضع جدول زمني للانسحاب العسكري من العراق كما عين مفاوض للسلام في الشرق الأوسط؛ بهدف حل الصراع

الفلسطيني– الصهيوني والسعي لتبني سياسات داعمة لشعوب المنطقة، ورفع التزام الولايات المتحدة بإرسال قوات إلى أفغانستان وأن تلك السياسات المذكورة هي تمهيد للانسحاب التدريجي من الشرق الأوسط، وهذا الأمر يعزى إلى أن عدم إغراء المنطقة لصانعي القرار الأمريكي كما كان معهود سابقاً ولم تكن بنفس المكانة السابقة؛ إضافة إلى انسحاب الولايات المتحدة من الشرق الأوسط في عهد أوباما يعتبر انعكاس لتوجهات الرأي العام الأمريكي؛ فضلاً عن عدم الفصل بين توجه إدارة أوباما للحد من ارتباطها في الشرق الأوسط، وسعيها لزيادة الاهتمام بالقارة الآسيوية نتيجة تنامي أهمية المنطقة بالنسبة للاقتصاد العالمي [59] .

في عام 2014م وعند تنامي تنظيم الدولة العربية الإسلامية في العراق والشام المسمى بـ " داعش " اتبعت الإدارة الأمريكية استراتيجية خاصة إزاء ذلك للعمل على كبح جماح التنظيم، ومنع تمدده بالتعاون مع القوات العراقية، وبعد سيطرته على مساحات واسعة في شمال العراق وغربه كالأنبار، والموصل، وتكريت وغيرها وجهت ضربات أمريكية للتنظيم والعمل على التحرك للبحث عن سبيل لمواجهة التنظيم، وبعد قيام الأخير بإعدام صحفيين وعمال أمريكيين أدى تحول الرأي العام الأمريكي تجاه ذلك، إذ رأى أوباما من الضروري تحديد استراتيجية لمحاربة داعش؛ لذلك بات موقف أوباما من تلك الأزمة يأخذ ثلاث مراحل هي التركيز على الخيار السياسي، وما أدى إلى ذلك وكذلك الخيار العسكري عبر الدعوة إلى أن تكون العملية السياسية في العراق شاملة عن طريق ممارسة الضغط على حكومة المالكي للعمل على إحداث توافق وطني وتغيير سياسة الإقصاء إزاء الأطراف السياسية لكن دون جدوى؛ بسبب الدعم الإيراني القوي الموازي لذلك، ومع تفاقم الوضع في العراق رأت إدارة أوباما من الضروري العمل على الإطاحة بحكومة المالكي وتشكيل حكومة جديدة؛ نظراً لما وصل اليه الحال من تهديد مصالح الولايات المتحدة، وتم ذلك عند تكليف حيدر العبادي بتشكيل الحكومة الجديدة ، إضافة إلى تقديم دعم عسكري للعراق من خلال إرسال مستشارين عسكريين وتم انشاء قيادة عمليات مشتركة بين البلدين لجمع المعلومات الاستخباراتية ومساعدة الجيش العراقي اما المرحلة الثانية هي تجاوز تنظيم داعش الخطوط الحمراء عبر شن هجمات مختلفة، وخلال ذلك أصدر الرئيس الأمريكي باراك أوباما قرار بالقيام بضربات جوية والعمل على تسليح البيشمركة لصد تقدم المسلحين أما المرحلة الاخيرة فشملت قسمين الأول: عسكري تمثل في إقامة تحالف عسكري دولي وإقليمي لمواجهة التنظيم الإرهابي ويكون بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إذ عقد التحالف على مستوى وزراء الخارجية أواخر عام 2014م اجتماع تمخض عنه الاتفاق على محاربة داعش من خلال توجيه ضربات جوية بالعمل والتنسيق مع الحكومة العراقية، وبالفعل بدأت العمليات بتأريخ 23 أيلول 2014م [60] ، أما القسم السياسي: فقد تبنت إدارة أوباما عدد من القرارات الأممية من بينها القرارين الأمميين 2170 و 2178 بهدف إيقاف تدفق

المقاتلين من سوريا، وفي أوائل عام 2015م عقدت إدارة أوباما قمة عالية لمواجهة الوضع، كما سعت الحكومة الأمريكية إلى الدخول في ائتلاف دولي وإقليمي يعبر عن العمل الجماعي وتكاتف الشركاء، كما قادت إدارة أوباما حملة دبلوماسية بهدف العمل مع الساسة العراقيين ودول المنطقة؛ من أجل العمل على استقرار العراق إذ أمر أوباما وزير خارجيته جون كيري التوجه إلى أوروبا والشرق الأوسط؛ لعقد اجتماعات موسعة مع دول المنطقة الحليفة بشأن الوضع في العراق، كما أكد على ضرورة العمل الجماعي مع دول جواره على اعتبار دول جوار العراق لها مصالح حيوية لعدم جر العراق إلى حرب أهلية، ولكن لم يحدث ما كان يروم إليه أطراف المنطقة [61] ، وبتأريخ 5 شباط 2015م أصدرت الإدارة الأمريكية تقريرها حددت من خلاله استراتيجية الأمن القومي منذ تولي باراك أوباما السلطة وتضمن التقرير التزام البيت الأبيض بقيادة تحالفات دولية لمواجهة التحديات الكبيرة والإرهاب، والتأكيد على أن الولايات المتحدة تخلت عن الانغماس في الحروب الواسعة في العراق وأفغانستان؛ إضافة إلى أن الولايات المتحدة اتبعت طريقة خاصة من شأنها إعطاء الأولوية لعملية مكافحة الإرهاب والجهد المشترك مع شركاء مسؤولين والعمل على منع نمو التطرف [62] .

الخاتمة:

تميزت الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق بالثبات نوعاً ما بعيداً عن انتماء رؤساء أمريكا فعلى سبيل المثال عدت سياسة الدفاع والحفاظ على المصالح القومية، والعمل على إبقاء الولايات المتحدة قطب مهم وفاعل في المنطقة على صعيد النظام الدولي، كما أنه اتصفت تلك الاستراتيجية باحتواء الأعداء وضرورة مواجهة التهديدات والقضاء عليها ، ونتج عن الدراسة ان العراق يتمتع بمكانة مهمة في المدرك الاستراتيجي الأمريكي أي بمعنى الاطار الاستراتيجي ولم يكن ذلك محدد بمدة معينة كما أن التأثير الأمريكي بالعراق كان متفاوت منذ العهد الملكي والحقب الزمنية التي تلته وخلال هذه المدة كلها تدرس الإدارة الأمريكية ضرورة إخضاع العراق لها وهذا ما تم عام 2003م إذ طبقت العديد من الاستراتيجيات إزاء العراق خلال حكم الرئيس الأمريكي جورج بوش الأبن وباراك أوباما تمثلت بالتدخل المباشر، وفرض السيطرة عليه بتأثير أحداث الحادي عشر من أيلول 2001م حيث عملت على صياغة سياسات خاصة هي استخدام القوة العسكرية، ومحاربة تنظيم القاعدة الإرهابي، ومن ثم التدخل الإقليمي بالشأن العراقي الذي تمثل بالتدخل الإيراني والتركي، والعمل على كبح جماح إيران وتحجيم دورها في العراق عبر دعمها لتركيا وحلف الناتو؛ إضافة إلى أن مصالح الولايات المتحدة في المنطقة تحكمها الأنشطة المزعزعة للاستقرار، هذه الامور قامت بها إيران وبالتالي كان هناك تنسيق مشترك بين الجانبين بخصوص مصالحها في العراق، ومناطق نفوذ كل منهما بعيداً عن المواجهة المباشرة .

هوامش البحث:

1- عبد الكريم العلوجي، الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي، ط 1، الدار الثقافية، (القاهرة، 2007)، ص 127.

2- جورج بوش الأب : هو جورج هربرت واكر بوش ولد في مدينة بوسطن بتأريخ 12 حزيران 1924م وكان أمريكي اصيل دخل إلى سلك الدراسة في بادئ الأمر بعدها دخل المجال العسكري حتى أصبح من الطيارين في البحرية الأمريكية عام 1944م وتدرج في المناصب والرتب العسكرية ثم عمل في شركات النفط في تكساس وفي عام 1960م خرج من مجلس الشيوخ وانتخب عام 1963م رئيس للحزب الجمهوري وفي العام التالي فاز بعضوية مجلس الشيوخ وهو في سن الاربعين وبعد ذلك تقلد مناصب عديدة سياسية واقتصادية وتولى رئاسة الولايات المتحدة خلال المدة 1989 – 1993م للمزيد يُنظر : نايجل هاملتون ، القياصرة الأمريكيون ، ط1 ، شركة المطبوعات ، (بيروت ، 2013) ، ص 547 .

3- امين المشاقبة وسعد شاكر شلبي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990 – 2008، ط 1، دار الحامد، (عمان، 2012)، ص 14.

4- ميشيل حنا الحاج، الشرق الأوسط الجديد سياسات واستراتيجيات، ط 1، المكتب العربي للمعارف، (مصر، 2016)، ص 57.

5- محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط 4، دار الفجر الجديد للنشر، (القاهرة 2014)، ص 722.

6- ياسين سويد، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات دعوة إلى افق عربي اسلامي في الخليج، د0ط، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2004)، ص 18.

7- باهر مردان، مستقبل الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، (جامعة النهرين، 2007)، ص 128.

8- بوب ودوورد، القادة اسرار ما قبل وبعد ازمة الخليج، ترجمة عمار جولاق ومحمود العايد، دار الجبل، (بيروت، 1991)، ص 172.

9- الان غريش ودومنيك فيدال، الخليج مفاتيح لفهم حرب معلنة، ترجمة ابراهيم العريش، شركة الارض للنشر، (بيروت، 1991)، ص 229.

10- تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2001)، ص 32 – 35.

11- بوب ودوورد، المصدر السابق، ص 178.

12- باهر مردان، المصدر السابق، ص 137 -138

13- بيل كلينتون : هو ويليام جفرسون كلينتون ولد بتأريخ 19 اب 1946م دخل السلك الدراسي بداية حياته ثم عين تدريسي في كلية الحقوق جامعة اركنساس عام 1975م ثم انتقل إلى المجال السياسي حتى عام 1992م حيث رشح لرئاسة البلاد عن الحزب الديمقراطي إلى جانب منافسه الجمهوري جورج بوش الأب لكن بفضل سياسته وبرنامجه الانتخابي حصل على الاغلبية الساحقة في الانتخابات الرئاسية واستمر بالحكم حتى عام 2001م للمزيد يُنظر : اودو زاوتر ، رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1789م حتى اليوم ، ط1 ، دار الحكمة ، (لندن ، 2006) ، ص 298 .

14- ليون هادار، عاصفة الصحراء فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ترجمة سعد الحسنية، ط 1، الدار العربية، (بيروت، 2005)، ص 192 – 194.

15- باهر مردان، المصدر السابق، ص 141.

16- ماجدة عود الله، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة وازمة الخليج، مديرية المطابع العسكرية، (عمان، 1996)، ص 81 – 85.

17- باهر مردان، المصدر السابق، ص 143.

18- ماجدة عود الله، المصدر السابق، ص 86.

19- علي عبد الخضر محمد، استراتيجية الحرب الوقائية في وثائق الأمن القومي الأمريكي 2002 – 2006، مجلة العلوم السياسية، العدد 53، كلية العلوم السياسية، (جامعة بغداد، 2017)، ص 164.

20- سوسن العساف، استراتيجية الردع، العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، د0ط، الشركة العربية للأبحاث، (بيروت، 2008)، ص 56؛ حيدر سامي عبد، استراتيجية الولايات المتحدة تجاه العراق 2001 – 2009م، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بيروت، 2011)، ص 69.

21- نيفين عبد المنعم مسعد، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد احداث 11 سبتمبر 2001، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2002)، ص 212.

22- ابراهيم نوار، مستقبل العراق مهمات اعادة البناء السياسي والمؤسسي، مجلة السياسة الدولية، العدد 152، مركز الاهرام للدراسات، (القاهرة، 2003)، ص 86.

23- عامر هاشم عواد، دور العراق الجديد في الاستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط، مجلة الدراسات الدولية، العدد 33، كلية العلوم السياسية، (جامعة بغداد، 2007)، ص 183.

24- محمد حسنين هيكل، الامبراطورية الأمريكية والاغارة على العراق، دار الشروق، (القاهرة، 2004)، ص 345.

25- عامر هاشم عواد، المصدر السابق، ص 185.

26- عبد الحسين شعبان، المشهد العراقي الراهن، الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 004 2)، ص 183.

27- هنري كيسنجر: ولد عام 1923م في المانيا وهو يهودي ثم هاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية عام 1938م وأكمل دراسته ومنح شهادة الدكتوراه عام 1950م من جامعة هارفارد وبعد ذلك تولى مستشارية الأمن القومي خلال حكم الرئيس نيكسون خلال المدة 1969 – 1973م ثم وزيراً للخارجية خلال المدة 1973 – 1977م للمزيد يُنظر: نصار الربيعي، خبراء السلطة في الولايات المتحدة، كيسنجر وبريجنسكي انموذجاً، ط1، دار الكتب العلمية، (بغداد، 2018)، ص 300 وما بعدها.

28- هو احد المشاريع العدوانية الأمريكية – الصهيونية والذي يفضي إلى تقسيم العراق إلى ثلاث دويلات او اقاليم هي السنة والشيعة والاكراد في الوسط والجنوب والشمال على الترتيب وهذا بحد ذاته يؤدي إلى اشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في البلاد عن طريق هذه الكيانات المتناحرة والمتنافسة على موارد البلاد الاقتصادية مما يؤدي إلى تحقيق أهداف الولايات المتحدة ومصالحها ومصالح حلفائها للسيطرة على موارد النفط وتحقيق مشروع (دولة اسرائيل الكبرى) من النيل إلى الفرات حسب زعمهم يُنظر : امينة داخل التميمي ، مشروع جوزيف بايدن لتقسيم العراق 2007م ، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية ، العدد الخامس ، المجلد الأول ، تشرين الثاني 2020م ، الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، ص 349 .

29- جو بايدن : ولد جو بايدن في ولاية بنسلفانيا بتأريخ 20 تشرين الثاني 1942م اكمل دراسته ثم بدأ باعتلاء مناصب عديدة رشح لرئاسة البلاد عام 1987م عن الحزب الديمقراطي لكنه فشل وكان وقتذاك عضو لجنة مجلس الشيوخ للسلطة القضائية في ثلاث مدد زمنية إضافة إلى عضوية لجان عديدة كما عارض حرب الخليج الثانية وكان من المؤيدين لحرب أفغانستان كما دعا لتقسيم العراق وفق نظام فيدرالي وفي عام 2022م تولى رئاسة البلاد خلفاً لدونالد ترامب يُنظر : سعيد الحاج ، تأثير انتخاب جو بايدن على العلاقات التركية الاسرائيلية ، مركز الزيتونة ، (بيروت ، 2021) ، ص 301 .

30- حيدر سامي عبد، المصدر السابق، ص 99.

31- خير الدين حسيب، العراق إلى اين، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 327، (بيروت، 2006)، ص12

32- حيدر سامي عبد، المصدر السابق، ص 110 – 115؛ صفاء مهدي، المتغيرات الإقليمية والاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق بعد عام 2003 ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، (جامعة النهرين، 2012)، ص 49 – 51.

33- المصدر نفسه، ص 170.

34- عبد الله على المعموري ومحمد حسن رستم، مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية الأمريكية، مجلة قضايا سياسية، العدد 18، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، (بغداد، 2009)، ص 16.

35- مثنى مشعان المزروعي، الأهمية الاستراتيجية لنفط العراق في منظور الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، العدد 376، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2010)، ص 70.

36- عبد الجبار الحلفي، الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات، مطبعة البينة، (بغداد، 2008)، ص 99.

37- صفاء مهدي، المصدر السابق، ص 103.

38- عامر هاشم عواد، المصدر السابق، ص 129؛ أحمد ابراهيم محمود واخرون، حال الامة العربية 2010 – 2011، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2011)، ص 117.

39- حامد عبد، الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في العراق، مجلة الملف السياسي، العدد 27، بغداد، 2007، مركز الدراسات الدولية، ص 18.

40- عامر هاشم عواد، المصدر السابق، ص 129؛ سليم كاطع علي، المتغيرات الإقليمية وأثرها على الاستقرار السياسي في العراق دراسة الفاعل الإيراني والتركي، مجلة دراسات دولية، العدد 67، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2016، ص 76.

41- باراك أوباما : ولد عام 1961م وهو الرئيس الرابع والاربعون للولايات المتحدة دخل المدرسة في بداية حياته واكمل دراسته عام 1983م وعمل في شركة المؤسسة الدولية إضافة إلى مناصب عديدة في شركات ومؤسسات مختلفة ثم عمل في جامعة هارفارد كما فاز بعضوية مجلس الشيوخ للمدة 2005 – 2008م وفي عام 2009م تولى رئاسة البلاد عن الحزب الديمقراطي وبقي في سدة الحكم ولايتين رئاسيتين متتاليتين وضع خلالهما سياسة اقتصادية ونظم علاقات البلاد الخارجية إضافة إلى معالجة الملفات السياسية والعسكرية ومن بينها ملف العراق وأفغانستان وفي عهده تم انسحاب القوات الأمريكية من العراق بشكل نهائي للمزيد يُنظر : فواز جرجس ، أوباما والشرق الأوسط ، مركز الامارات للدراسات ، (ابو ظبي ، 2010) ، ص 22 وما بعدها .

42- مازن أحمد صدقي، السياسة الخارجية الأمريكية بين التغيير والاستمرار في عهد إدارة جورج بوش الابن الثانية وباراك أوباما الأولى 2004 – 2012م، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد الثالث، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، (القاهرة، 2006)، ص 137.

43- هاري ترومان: ولد بتأريخ 8 ايار 1884م في ولاية ميسوري التحق عام 1905م بالحزب الوطني لولاية ميسوري بعد اكمال دراسته وبصفة ملازم في المدفعية وفي عام 1918م أصبح رائد في الجيش الأمريكي وتولى رئاسة البلاد خلال المدة 12 نيسان 1945م – 20 كانون الثاني 1953م عن الحزب الديمقراطي للمزيد يُنظر: نايجل هاملتون، المصدر السابق، ص 81 وما بعدها.

44- محمد كمال، مبدأ أوباما وسياسته الشرق اوسطية، مجلة السياسة الدولية، العدد 201، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تموز، (القاهرة، 2015)، ص 72.

45- جاسم الحريري، السياسة الخارجية الأمريكية سنة اولى من حكم أوباما، مركز الدراسات الاستراتيجية، (بيروت، 2010)، ص 29.

46- غازي فيصل، السياسة الخارجية الأمريكية، ط 1، دار الراية للنشر والتوزيع، (عمان، 2017)، ص 87.

47- جاسم الحريري، المصدر السابق، 32؛ محمد تركي بني سلامة، أوباما درس جديد في الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد 361، مركز دراسات الوحدة العربية، اذار، (بيروت، 2009)، ص 15.

48- رعد الحمداني، ملامح الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد 365، مركز دراسات الوحدة العربية، تموز، (بيروت، 2009)، ص 142.

49- شريف شعبان مبروك، الانسحاب الأمريكي من العراق بين الثابت والمتغير، مجلة شؤون عربية، العدد 147، (القاهرة، 2011)، ص 173.

50- رعد الحمداني، المصدر السابق، ص 144.

51- شريف شعبان مبروك، المصدر السابق، ص 181.

52- ايمان رجب، العراق بعد عام 2011، التحديات في فترة ما بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة المستقبل العربي، العدد 396، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2021)، ص 72.

53- جاسم الحريري، المصدر السابق، ص 34.

54- شريف شعبان مبروك، المصدر السابق، ص 182؛ ايمان رجب، المصدر السابق، ص 80.

55- امير سعيد، الدور الإيراني بعد انسحاب الأمريكيين، مجلة البيان، العدد 279، (الرياض، 2010)، ص 87 – 88.

56- سامح رشيد، مخاطر المشهد العراقي ودواعي الحضور العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 141، (القاهرة، 2010)، ص 67.

57- سعد المشهداني، قضية كركوك في سياسة تركيا الخارجية تجاه العراق، مجلة شؤون عراقية، العدد الثالث والرابع، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، (عمان، 2011)، ص 206.

58- شريف شعبان مبروك، المصدر السابق، ص 183.

59- محمد كمال، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط حدود الاستمرار والتغير، مجلة السياسة الدولية، العدد 203، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (القاهرة، 2016)، ص 112.

60- سامح رشيد، المصدر السابق، ص 69.

61- سعيد رفعت، حرب داعش، مجلة شؤون عربية، العدد 160، (القاهرة، 2014)، ص 7.

62- عبد الوهاب بدرخان، حرب اقصائية شاملة ام معركة ذات افق سياسي محدود، مجلة شؤون عربية، العدد 160، (القاهرة، 2014)، ص 19.

المراجع

المصادر والمراجع المستخدمة:

الكتب باللغة العربية:

1. جرجس، فواز، أوباما والشرق الأوسط، مركز الامارات للدراسات، (ابو ظبي، 2010).
2. الحاج، سعيد، تأثير انتخاب جو بايدن على العلاقات التركية الاسرائيلية، مركز الزيتونة، (بيروت، 2021).
3. الحاج، ميشيل حنا، الشرق الأوسط الجديد سياسات واستراتيجيات، ط 1، المكتب العربي للمعارف، (مصر، 2016).
4. الحريري، جاسم، السياسة الخارجية الأمريكية سنة اولى من حكم أوباما، مركز الدراسات الاستراتيجية، (بيروت، 2010).
5. الحلفي، عبد الجبار، الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات، مطبعة البينة، (بغداد، 2008)
6. الربيعي، نصار، خبراء السلطة في الولايات المتحدة، كيسنجر وبريجنسكي انموذجاً، ط1، دار الكتب العلمية، (بغداد، 2018).
7. زاوتر، اودو، رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1789م حتى اليوم، ط1، دار الحكمة، (لندن، 2006).
8. سليم، محمد السيد، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط 4، دار الفجر الجديد للنشر، (القاهرة 2014).
9. سويد، ياسين، الوجود العسكري الأجنبي في الخليج واقع وخيارات دعوة إلى افق عربي اسلامي في الخليج، د0ط، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2004)
10. شعبان، عبد الحسين، المشهد العراقي الراهن، الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2004).
11. العساف، سوسن، استراتيجية الردع، العقيدة العسكرية الأمريكية الجديدة والاستقرار الدولي، د0ط، الشركة العربية للأبحاث، (بيروت، 2008).
12. العلوجي، عبد الكريم، الصراع على العراق من الاحتلال البريطاني إلى الاحتلال الأمريكي، ط 1، الدار الثقافية، (القاهرة، 2007).
13. عود الله، ماجدة، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في الخليج العربي بعد انتهاء الحرب الباردة وازمة الخليج، مديرية المطابع العسكرية، (عمان، 1996).
14. غريش، الان وفيدال، دومنيك، الخليج مفاتيح لفهم حرب معلنة، ترجمة ابراهيم العريش، شركة الارض للنشر، (بيروت، 1991).

15. محمود، أحمد ابراهيم واخرون، حال الامة العربية 2010 – 2011، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2011).

16. مسعد، نيفين عبد المنعم، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية بعد احداث 11 سبتمبر 2001، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2002).

17. المشاقبة، امين وشلبي، سعد شاكر، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990 – 2008، ط 1، دار الحامد، (عمان، 2012).

18. نبلوك، تيم، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2001)

19. نوار، ابراهيم، مستقبل العراق مهمات اعادة البناء السياسي والمؤسسي، مجلة السياسة الدولية، العدد 152، مركز الاهرام للدراسات، (القاهرة، 2003).

20. هادار، ليون، عاصفة الصحراء فشل السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ترجمة سعد الحسنية، ط 1، الدار العربية، (بيروت، 2005).

21. هاملتون، نايجل، القياصرة الأمريكيون، ط1، شركة المطبوعات، (بيروت، 2013)،

22. هيكل، محمد حسنين، الامبراطورية الأمريكية والاغارة على العراق، دار الشروق، (القاهرة، 2004)

23. ودوورد، بوب، القادة أسرار ما قبل وبعد أزمة الخليج، ترجمة عمار جولاق ومحمود العايد، دار الجبل، (بيروت، 1991).

الرسائل والأطاريح:

1. عبد، حيدر سامي، استراتيجية الولايات المتحدة تجاه العراق 2001 – 2009م، رسالة ماجستير غير منشورة، (جامعة بيروت، 2011).

2. مردان، باهر، مستقبل الاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، (جامعة النهرين، 2007).

3. مهدي، صفاء، المتغيرات الإقليمية والاستراتيجية الأمريكية تجاه العراق بعد عام 2003، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، (جامعة النهرين، 2012).

المقالات:

1. بدرخان، عبد الوهاب، حرب إقصائية شاملة أم معركة ذات أفق سياسي محدود، مجلة شؤون عربية، العدد 160، (القاهرة، 2014).

2. بني سلامة، محمد تركي، أوباما درس جديد في الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، العدد 361، مركز دراسات الوحدة العربية، اذار، (بيروت، 2009).

3. التميمي، امينة داخل، مشروع جوزيف بايدن لتقسيم العراق 2007م، مجلة العلوم الانسانية والطبيعية، العدد الخامس، المجلد الأول، تشرين الثاني 2020م، الجامعة المستنصرية، كلية التربية،

4. حسيب، خير الدين، العراق إلى اين، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 327، (بيروت، 2006).

5. الحمداني، رعد، ملامح الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد 365، مركز دراسات الوحدة العربية، تموز، (بيروت، 2009).
6. رجب، ايمان، العراق بعد عام 2011، التحديات في فترة ما بعد الانسحاب الأمريكي، مجلة المستقبل العربي، العدد 396، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2021).
7. رشيد، سامح، مخاطر المشهد العراقي ودواعي الحضور العربي، مجلة شؤون عربية، العدد 141، (القاهرة، 2010).
8. رفعت، سعيد، حرب داعش، مجلة شؤون عربية، العدد 160، (القاهرة، 2014).
9. سعيد، امير، الدور الإيراني بعد انسحاب الأمريكيين، مجلة البيان، العدد 279، (الرياض، 2010).
10. صدقي، مازن أحمد، السياسة الخارجية الأمريكية بين التغيير والاستمرار في عهد إدارة جورج بوش الابن الثانية وباراك أوباما الأولى 2004 – 2012م، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد الثالث، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، (القاهرة، 2006).
11. عبد، حامد، الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في العراق، مجلة الملف السياسي، العدد 27، بغداد، 2007، مركز الدراسات الدولية
12. علي، سليم كاطع، المتغيرات الإقليمية وأثرها على الاستقرار السياسي في العراق دراسة الفاعل الإيراني والتركي، مجلة دراسات دولية، العدد 67، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2016.
13. كمال، محمد، السياسة الأمريكية والشرق الأوسط حدود الاستمرار والتغير، مجلة السياسة الدولية، العدد 203، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (القاهرة، 2016).
14. كمال، محمد، مبدأ أوباما وسياسته الشرق اوسطية، مجلة السياسة الدولية، العدد 201، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تموز، (القاهرة، 2015).
15. مبروك، شريف شعبان، الانسحاب الأمريكي من العراق بين الثابت والمتغير، مجلة شؤون عربية، العدد 147، (القاهرة، 2011).
16. محمد، علي عبد الخضر، استراتيجية الحرب الوقائية في وثائق الأمن القومي الأمريكي 2002 – 2006، مجلة العلوم السياسية، العدد 53، كلية العلوم السياسية، (جامعة بغداد، 2017).
17. المزروعي، مثنى مشعان، الأهمية الاستراتيجية لنفط العراق في منظور الولايات المتحدة الأمريكية، مجلة المستقبل العربي، العدد 376، مركز دراسات الوحدة العربية، (بيروت، 2010).
18. المشهداني، سعد، قضية كركوك في سياسة تركيا الخارجية تجاه العراق، مجلة شؤون عراقية، العدد الثالث والرابع، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، (عمان، 2011).
19. المعموري، عبد الله علي ورستم، محمد حسن، مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية الأمريكية، مجلة قضايا سياسية، العدد 18، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، (بغداد، 2009).
20. نوار، ابراهيم، مستقبل العراق مهمات اعادة البناء السياسي والمؤسسي، مجلة السياسة الدولية، العدد 152، مركز الاهرام للدراسات، (القاهرة، 2003).